



الجلسة العامة ١٥

الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد برادهان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): تجتمع

الجمعية العامة في هذه السنة في ظل ظروف خطيرة للغاية في نيويورك لكي تنظر في بند جدول الأعمال عن الإرهاب. ومن ثم، استحو لي في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين للإعراب عن الشكر للأونرابل رودولف جوليان، رئيس بلدية نيويورك، الذي كرس بعض الوقت بالرغم من مسؤولياته الصعبة ليقوم بزيارة تاريخية إلى الأمم المتحدة ويدي بيان أمام الجمعية العامة. وتأثر وفدي، مثلما تأثرت وفود كثيرة، بمناشدته المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب بصراحة والأثر الذي تركه كان كبيرا. ونعرب عن الشكر له لقيادته الممتازة للمدينة المضيفة لنا ولطريقته الإنسانية الفعالة التي يدير بها عمليات الإنقاذ والعودة إلى الوضع السوي في

موقع الكارثة. وهذه بالفعل أحلك ساعة في تاريخ المدينة المضيفة لنا. واتسمت قيادته للعملية بالأهمية البالغة.

وفي بداية مداولاتنا بشأن الإرهاب، يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن أعمق تعازي بوتان حكومة وشعبا لحكومة وشعب الولايات المتحدة عن المأساة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ولقد أصابتنا الصدمة وشعرنا بالرعب من جراء الهجمات الإرهابية على البرجين التوأمين وعلى البنتاغون وارتطام الطائرة المخطوفة في بنسلفانيا.

ويثلج الصدر، في هذه الأوقات الصعبة، أننا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نجتمع معا لنحشد جهودنا لمحاربة الإرهاب. ومع أنه يجري حاليا وضع الإطار القانوني الدولي والاستناد إليه، إلا أن من شأن التعاون في مجال الاستخبارات، وتكثيف جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادل وتحليل المعلومات والقيام بعمل في الوقت الملائم واتخاذ إجراءات استباقية كل ذلك من شأنه أن يساعدنا كثيرا في منع وقوع الأعمال الإرهابية. وهذا ما يتعين علينا أن نتخذه الآن بقوة وبأكبر قدر من الوحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والتحقيقات التي أجرتها حتى الآن الولايات المتحدة وبلدان ومنظمات أخرى تظهر مدى عمق انتشار جذور الرعب في أرجاء العالم. وتتزايد كل يوم، فيما يبدو قوته ومداه، والأغرب من ذلك، يتزايد عدد الأشخاص الذين تتوفر لهم الرغبة في الانخراط في تلك الأنشطة والتضحية بأرواحهم. ويعزى هذا، دون شك، إلى غرس المعتقدات المتطرفة عن طريق غسل الأدمغة. ولقد شعرنا بالجزع لمعرفة ما يسمى بمعسكرات التدريب في أفغانستان وفي بلدان أخرى. فإلى أي مدى تصل وحشية المرء؟

وقبل أن تقع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، ألقى الطالبان القنابل على تماثيل قديمة لبوذا في أفغانستان، وحطمتها، وكانت هذه التماثيل في الحقيقة تراثا ثقافيا وتاريخيا له قيمته بالنسبة للشعب الأفغاني نفسه، وللعالم أجمع.

ودعت النداءات التي أطلقها المتحضرين في أرجاء العالم، ومنهم كثير من البلدان الإسلامية، الطالبان إلى احترام مشاعر البوذيين والمجتمع الدولي على السواء. ولكن تلك النداءات، كما نعلم جميعاً، وقعت على آذان صماء.

كيف يتسنى التعايش السلمي في هذه الظروف؟ وكيف يتسنى التعايش السلمي حين تعطي الأفكار المشوهة لبعض الناس الإحساس بالتفوق على غيرهم من الناس على ظهر هذا الكوكب وتدفعهم إلى العمل على هلاك الآخرين؟ هذه أسئلة حيوية نحتاج إلى ردود عليها.

ورغم أننا شجبنا بصورة فردية الهجمات الإرهابية واتخذنا مجتمعين قرارات في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، فليس في ذلك سوى القليل، إن وجد، من العزاء لآلاف الضحايا، والذين فقدوا أقرباءهم

وبعد ذلك يتعين علينا أن نخوض حرباً طويلة الأجل ضد الإرهاب. ولكن السؤال هو، كيف نخوض هذه الحرب؟ ومن الواضح أن هذه مهمة صعبة للغاية بل إنها تراوينا في بعض الأحيان. هذه حرب ضد الإرهاب، حسبما وصفها السيد جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة، ويتعين شنها على عدة جبهات.

وإحدى الجبهات الرئيسية والحرب ضد المعتقدات المتطرفة والمنظمات التي تبرر أعمال العنف والقتل استناداً إلى أرضية سياسية، وللأسف استناداً إلى أرضية دينية مشوهة. ومثل هذه التبريرات، وللأسف مرة أخرى، تجتذب دعم وتعاطف بعض الجماعات في بعض البلدان وربما تشارك فيها تلك الجماعات، وتساعد وتحرض على ارتكابها وتلتزم الصمت أو تغض النظر عن تلك الأنشطة إذعاناً لضغوط سياسية أو ضغوط أخرى.

وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعتقدات والثوابت الذهنية التي تنطوي عليها الأعمال الإرهابية مما يسفر عن قتل الأبرياء وتدمير العمل السلمي المتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات.

ونخشى من أن يذهب التعايش السلمي أدراج الرياح، وهو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. ونعرب عن قلقنا إزاء بقاء واستمرار كافة الحضارات التي نعتز بها في العالم، ونشعر بالقلق لأن التنمية الاقتصادية التي نبذل حيالها جهدنا وطاقاتنا حتى يتسنى لنا أن نقضي على الفقر ونحارب في جميع أنحاء العالم كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من أنحاء العالم ونرفع مستوى معيشة شعبنا، سوف تتعرض للأخطار بصورة خطيرة. وقبل كل شيء، فإننا نساهم في التعايش السلمي والتسامح. ولا نطلب أقل من ذلك من الدول والشعوب الأخرى.

”لا أحد منا جزيرة مستقلة بذاتها عن الملاء؛ بل كل إنسان جزء من القارة، وجزء من البحر ... وموت أي إنسان ينتزع بعضاً مني، لأنني ذائب في البشرية؛ فلا تبعث إذن أبداً من يسأل لمن تدق الأجراس؛ إنها تدق لك“.

السيد زاكيوس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية):
أود في البداية أن أؤكد مجدداً عميق أسف وفدي وشعوره بالتضامن مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها في مواجهة هذه الكارثة التي حلت بها، وأن أدين بشكل قاطع هذه الأعمال الإجرامية والهمجية التي نراها هجوماً على البشرية جمعاء. كما نقدم عزاءنا لأسر الضحايا ولجميع البلدان التي قضى رعاياها نحبهم أو أصبحوا في عداد المفقودين نتيجة لهذا الهجوم البشع الذي وقع على مبادئ الحضارة الأساسية.

إن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ولن يذكره التاريخ كيوم عار فحسب وإنما سيذكره أيضاً بوصفه اليوم الذي هبّ فيه المجتمع الدولي للتصدي بصفة نهائية لهذا البلاء وإزالته من على وجه الأرض. وسوف يتطلب هذا جهداً طويلاً ومتصلاً على جميع الأصعدة، الوطني والإقليمي والدولي. ولا يمكن التصدي لهذه الظاهرة المتعددة الأوجه واحتواؤها إلا من خلال العمل الفعال على جبهات عديدة. فهي ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية والأديان والثقافات والحضارات. ومن المحتم لهذا السبب أن يتم التصدي لها عن طريق نهج عالمي ومتعدد الأطراف. ولا ينكر أن المسؤولية الأولى في الحرب على الإرهاب تقع على عاتق الأمم المتحدة، التي استجابت على الفور بإصرار، من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المذهلة، متخذة القرارات ذات الصلة التي صدرت منذ أسبوعين تقريباً، ولا سيما

وأعزاءهم، والذين غيرت حياتهم إلى الأبد نتيجة لهذه الهجمات الشنعاء.

أما الشيء الذي يجب أن يديه المجتمع الدولي الآن فهو الإرادة السياسية المطلوبة والالتزام المتجدد بمحاربة هذا الخطر. إذ يستخدم الإرهابيون اليوم الطائرات النفاثة بمثابة قذائف موجهة بواسطة البشر؛ وغداً سيستخدمون الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، إن لم تكن النووية. وهذه من أسلحة الدمار الشامل التي ستمحو مدناً ومجتمعات بأكملها. ويجب لذلك أن نبذل جهوداً قوية متواصلة من أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة هذا الإرهاب والقضاء عليه. وسوف يكون العمل الوقائي المستند إلى المعلومات السليمة حاسماً في هذا الشأن.

وقد واجهت بوتان نصيبها من الإرهاب. وبالرغم من مواردنا المحدودة، فقد وقفنا وقفة ثابتة في مواجهة هذه الأنشطة، ولدينا إطار قانوني ملائم للتعامل مع من يرتكبون هذه الجرائم. ونحن عاكفون على زيادة قدراتنا لمكافحة هذا الخطر. والشعب البوتاني بأكمله متضافر، بغض النظر عن الأصل أو الخلفية من حيث العرق أو الدين، من أجل مكافحة هذا البلاء.

والإرهاب منتشر في منطقتنا بجنوب آسيا منذ سنين طويلة. وحتى نحن لم نسلم منه في جبال الهماليا النائية. واعتمدت بلدان جنوب آسيا السبعة، في محاولة للاشتراك في مكافحته، الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ١٩٨٧. وبوتان إحدى الدول الأطراف في تلك الاتفاقية.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أنهي كلمتي بمقتبس من شاعر القرن السادس عشر الإنكليزي جون دون، الذي عبر عن هذا الأمر تعبيراً بليغاً حيث قال:

ونؤكد من جديد التزامنا بالانضمام إلى جميع الحكومات في الصراع من أجل القضاء على آفة الإرهاب الدولي. وقد ذكر هذا القرار صراحة على أرفع الأصعدة، مع التأكيد بأن جميع التدابير العملية سوف تتخذ بالتعاون مع المجتمع الدولي وتنفيذاً للالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية ذات الصلة التي انضمنا إليها. وقد صدقت قبرص على تسع من الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ ذات الصلة بالإرهاب الدولي أو انضمت إليها، بما فيها الاتفاقيات الثلاث الأساسية المتصلة بالإرهاب، وهي اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل؛ واتفاقية مناهضة أخذ الرهائن؛ واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها. وهي علاوة على ذلك إحدى الدول الـ ٤٤ الموقعة على أحدث اتفاقية لقمع تمويل الإرهاب، وسيلي التصديق عليها في المستقبل القريب.

وتؤيد قبرص أيضاً الجهود المبذولة لإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، مما يعزز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة على نحو أنجع لهذه الظاهرة القبيحة. ونرجو أن تنتهي قريباً المفاوضات الجارية في هذا الشأن ضمن سياق الأمم المتحدة حتى يتسنى للجمعية العامة اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيقها.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر كانت بمثابة ناقوس قرع لإيقاظنا جميعاً. فقد أبرزت بصورة حادة وبأكثر الطرق وحشية وبشاعة مدى ضعفنا أمام الإرهاب، وطابعه العشوائي. وهذه الأحداث أملت علينا جميعاً ضرورة استعراض التدابير الأمنية وغيرها من التدابير القائمة. وأود أن أبلغ الجمعية العامة أن مجلس الوزراء في قبرص أقر، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، اقتراحاً شاملاً بإنشاء فرقة عمل لمكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك

قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أُنخذ يوم الجمعة الماضي.

ويجب أن توحد المعركة ضد الإرهاب البشرية جميعها ولا يمكن السماح لها بأن تقع ضحية لإقحام السياسة فيها أو لاعتبارات زائلة. وتعرب قبرص بشكل قاطع عن رفضها لأي محاولة من هذا القبيل وأي اتجاه إلى مساواة الإرهاب بالعالم العربي أو الإسلامي. وفي هذا الصدد، نشي على الجهود البارزة التي يبذلها الرئيس جورج دبليو. بوش لصون ثقافة التسامح والتعددية الثقافية التي هي حجر الزاوية في المجتمع الأمريكي ومنبع قوته.

وتتفق حكومة قبرص مع الاستنتاجات وخطة العمل التي توصل إليها المجلس الأوروبي في جلسته الاستثنائية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، ويؤيد وفدي أيضاً بيان الممثل الدائم بلجيكا الذي أدلى به في وقت سابق من هذه المناقشة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد قبرص تأييداً كاملاً ما يراه الاتحاد الأوروبي والجهات الأخرى من ضرورة التعبئة العالمية برعاية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب. كما تتفق مع الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن يتضافر المجتمع الدولي على منع نشوب صراعات إقليمية من قبيل الحالة في الشرق الأوسط وفي قبرص وحلها. ذلك أن حل مشكلة قبرص من شأنه أن يعيد الاستقرار إلى شرقي البحر المتوسط، ويؤذن بمقدم حقبة جديدة من العلاقات اليونانية التركية، الأمر الذي يعزز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. كما ندعم تكامل جميع البلدان في نظام عالمي منصف لتحقيق الأمن والرخاء والتنمية بوصفه شرطاً مسبقاً لوجود تجمع قوي لمكافحة الإرهاب.

أود أيضا أن اذكر أنه على الرغم من حجم قطاعنا المصرفي الخارجي، فإن المحفل المعني بالممارسات الضريبية الضارة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يدرج اسم قبرص في قائمة الملاجئ الضريبية التي نشرها في حزيران/يونيه من العام الماضي. هذا علاوة على أن صندوق النقد الدولي، في أحدث تقرير له صدر في تموز/يوليه من هذا العام بشأن تقييمه للإشراف المصرفي فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، علق بصورة إيجابية على الوضع في قبرص.

ختاما، نكرر التأكيد على تصميم جمهورية قبرص على دعم الكفاح العالمي ضد الإرهاب الذي لا يعدو أن يكون هجوما على الحضارة يستهدف بث الخوف في وعينا الجماعي. ونفعل ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأنه، للحفاظ على الحضارة بمعناها الذي نعرفه، يصبح من الحتمي أن نقف متكاتفين في هذا الكفاح المشترك.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): لقد أسأنا تقدير قدرة الإرهاب على التسلل خلسة إلى حدودنا ومدننا. وأسأنا تقدير قوته الفتاكة والمدمرة. وأسأنا تقدير قوة الكراهية التي يمكن أن تدفع إرهابيا ما إلى ارتكاب أفعال من الجنون الانتحاري الذي لا يعرف حدودا. وهما نحن اليوم ندفع بثمن نتائج فشلنا في التنبؤ بهذه الأمور.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، بدأت الغشاوة تنقشع عن أعيننا. وصحيح أننا لم نرد وجه العدو، ولكننا نعرف أن من الممكن تحديده. ولا نعرف أين نعثر عليه ولكننا نعرف أنه بيننا. ولا نعرف ما الذي يسعى إليه، ولكننا نعرف أنه مستعد للضرب في أية لحظة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر اكتشفنا بذهول مدى الأعمال المظلمة للتدني الإجرامي الذي يمكن أن ينحدر إليه الإرهاب، وإلى أي حد ما زلنا غير مستعدين لمواجهة.

عمليات البيع والسمسرة غير المشروعة في مجال الأسلحة. وستكون لهذه الوحدة، في جملة أمور، سلطة التحقيق بناء على معلومات أو شكوك، في أنشطة الشركات المسجلة في قبرص، وسجلاتها وتعاملاتها، وأصول وحسابات أي فرد قد يكون ضالعا في رعاية الإرهاب، بما في ذلك، مثلا، مبيعات السلاح غير القانونية، والتورط المالي والنقل العابر. وستكون للوحدة أيضا سلطة اتخاذ أي إجراء تراه ضروريا، مثل تجميد الأصول و/أو الحسابات المصرفية، وإلغاء تراخيص الشركات ومصادرة الحمولات.

في عالم الإرهاب المبهم، تصبح إحدى مهامنا الرئيسية تلك المتصلة بتمويل الإرهاب، وهي مهمة تتطلب اليقظة المستمرة من جانب البلدان جميعا لكفالة عدم السماح لمؤسساتها المالية بأن تستخدم من قبل الشبكات الإرهابية التي كثيرا ما تكون متصلة، بشكل أو بآخر، بعصابات إجرامية دولية، كتلك العاملة في تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة. وقبرص، إدراكا منها للأخطار التي تقترب بوضعها باعتبارها مركزا ماليا إقليميا رئيسيا، ما فتئت منذ سنوات عديدة تنخرط بنشاط في إنشاء نظام قوي لمكافحة غسل الأموال. ووفقا لتقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن "الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات" فإن،

"البنك المركزي لديه إطار تنظيمي صارم يستهدف منع التجاوزات داخل القطاع الخارجي".

ويلاحظ التقرير أيضا التعاون القائم بين قبرص والولايات المتحدة في مكافحة هذه الظاهرة الدولية المتنامية. وفي العام الماضي، قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية باستعراض نظام مكافحة غسل الأموال في قبرص قياسا بـ ٢٥ معيارا محددًا. ولم تُعرف قبرص بأنها بلد غير متعاون في الكفاح ضد غسل الأموال، بينما يؤكد التقرير بوضوح أن قبرص لديها نظام شامل لمكافحة غسل الأموال.

أما في إطار منظومة الأمم المتحدة فعلينا إنشاء وحدة مسؤولة عن تلقي المعلومات المتعلقة بالإرهاب وتجميعها ونشرها، بما في ذلك المعلومات المقدمة من الحكومات بشأن وفائها بالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمحروط الجنوبي قررت في الأسبوع الماضي أن تنشئ فريقاً عاملاً دائماً لتنظيم وتقييم الإجراءات المشتركة والمنسقة التي تتخذها الدول الأعضاء الأربع - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - لمكافحة الإرهاب.

وعلى أن نرسي للدول التزاماً بأن تحيل إلى الوحدة المذكورة آنفاً جميع المعلومات المتعلقة بالإرهابيين والأنشطة الإرهابية، وبالتدابير التي تتخذها الدولة لمنع هذه الأنشطة والقضاء عليها، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشريعية المحلية، وبعدي الوفاء بالواجبات والالتزامات المقطوعة في هذا المجال. وينبغي أيضاً أن ننشئ آليات ترصد بدقة حصول أطراف من غير الدول على الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وما إلى ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

وفي تنفيذ هذه التدابير، لا بد لنا من أن نضع في اعتبارنا حقيقة أنه تقع على عاتق حكوماتنا مسؤولية ضخمة تتمثل في حماية شعوبها من الإرهاب. لذلك، ينبغي لنا أن نبدأ عملنا دون أي إبطاء لكي نضع حداً لعهد الإرهاب في أقرب وقت ممكن.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إن الإرهاب خطر عالمي. والأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر هزت حقاً المجتمع الدولي

وهدفنا الآن هو أن نمنع تكرار يوم ثلاثاء أسود آخر. وعلى أن نبحث جذور الرعب من على وجه الأرض. ويجب أن نبدأ ذلك فوراً، هنا والآن. إن التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرًا، والتي تلتزم أوروغواي بتنفيذها، إلى جانب الاتفاقيات والإعلانات والقرارات العديدة التي اعتمدها من قبل، لا تمثل سوى جزء من الاستجابة. ومن واجبنا أن نفعل المزيد. وسواء فرادى أو على المستوى الجماعي - من خلال هذه المنظمة، يتعين علينا، في جملة أمور، أن نصدق على الاتفاقيات القائمة المتعلقة بالإرهاب أو ننضم إليها؛ ونعمل على التقيد الصارم بأحكام تلك الاتفاقيات؛ ونعجل بإبرام صكوك مكافحة الإرهاب التي يجري التفاوض عليها حالياً، لضمان دخولها حيز النفاذ في موعد مبكر.

وعلى أيضاً أن ننظر في إمكانية التفاوض على اتفاقية تعترف، كجريمة دولية يُحاسب عليها الأفراد جنائياً، علم الحكومات وتساؤلها بشأن وجود إرهابيين أو أنشطة إرهابية على أراضيها. ونحتاج إلى توسيع التعاون القضائي في مجال الإرهاب، وذلك من خلال جملة أمور منها الاعتراف المتبادل بالأحكام القضائية المتعلقة بالإرهاب، والحض على اعتماد تشريعات وطنية بشأن الإرهاب، وإنشاء إجراءات وآليات للتعرف على الإرهابيين واحتجازهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

وفي البلدان التي لديها بالفعل تشريعات في هذا المجال، ينبغي أن نبحث إمكانية فرض عقوبات أشد على مرتكبي الأعمال الإرهابية، مع استبعاد عقوبة الإعدام. وعلى أن نيسّط إجراءات تسليم الأشخاص المتهمين بممارسة الإرهاب، ونعزز التعاون الدولي لتزويد الدول بتقنيات واستراتيجيات مضادة للإرهاب، بما في ذلك تدابير لمنع الإرهاب.

ويحتاج الإرهاب، بوصفه خطراً عالمياً، إلى رد عالمي أيضاً يقوم على أساس مشاركة الجميع، والإنصاف، والشرعية الدولية. ولا يمكن أن يكون الرد على مأساة نجمت عن الكراهية العمياء بعقاب عشوائي يعرض للخطر حياة العديد من الناس الأبرياء؛ بل يجب أن يركز على تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب ألا يسمح للإرهابيين بتحديد جدول أعمالنا أو بإملاء الطريقة التي يتم بها ردنا على الإرهاب.

إن الإرهاب نتاج بشع لنموذج العلاقات الدولية عفا عليه الزمن. وقد أقيم ذلك النموذج على أساس "الرغبة في تلك القوة" وما يرتبط بذلك من غطرسة ترى أن "القوة تصنع الحق". فعندما تسيطر القوة، يسود الظلم وتزايد الكراهية، ويتجه بعض الذين حرّموا من ممتلكاتهم للهوى إلى الإرهاب والعنف. ولا بد لنا من أن نستأصل شأفة الإرهاب وذلك بتغيير العقلية السائدة التي وفرت أرضاً خصبة لنمو ذلك الخطر. ويقتضي الرأي الصائب من كل الذين لديهم رغبة جادة في مكافحة الإرهاب، لاسيما إذا كانوا في مركز قوة عالمية، ألا يلجأوا إلى إصدار بيانات واتباع سياسات تنطلق من عواطف انفعالية مقترنة بغطرسة القوة التي ليس من شأنها إلا أن تزيد من ترسيخ العقلية التي أفرزت الإرهاب.

وقد أخذ المجتمع الدولي يتعد عن ذلك النموذج ويتجه إلى نموذج جديد يقوم على أساس المساواة، وتبادل المصالح، وتوزيع القوة. وتعتبر المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة بتسمية هذا العام سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات عن إرادة المجتمع الدولي للتحرك قدماً صوب هذا النموذج الجديد واسمحوا لي بأن أقتبس الفقرات التالية من المسودة النهائية لكتاب جديد على وشك الصدور، أعده فريق من الشخصيات البارزة اختارهم الأمين العام لتحديد معالم نموذج جديد للحوار بين الحضارات:

وأثارت سخطه. كما أوضحت مدى وحجم تعرضنا بشكل مشترك للخطر، وبينت ضعف كل إنسان منا دون استثناء أمام وحشية وقسوة الرد المنحرف على الظلم والاستبعاد.

واسمحوا لي في مستهل كلمتي أن استخدم كلمات الإدانة والمواساة التي جاءت على لسان الرئيس خاتمي في رسالته المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر وقال فيها:

"باسم الحكومة والأمة الإيرانية، أدين عمليات اختطاف الطائرات والهجمات الإرهابية التي وقعت على مراكز عامة في المدن الأمريكية، والتي أودت بحياة أعداد كبيرة من الأبرياء. وأعرب عن عميق مواساتي للشعب الأمريكي، خصوصاً الذين عانوا من تلك الهجمات فضلاً عن أسر الضحايا. إن الإرهاب مصيره الفشل المحتوم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعّالة في محاولة لاستئصال شأفته".

وفي ظل هذه الظروف المأساوية، يصبح التقمص العاطفي هو الرد الإنساني الوحيد. ونحن لا يسعنا إلا أن نترك جانباً اختلافاتنا وأن نتشاطر الألم والأسى ليس فقط مع آلاف الأسر التي فقدت أحبائها، وإنما مع أمة بأكملها شعرت بصدمة عنيفة من هول هذه الجريمة. والإحساس العاطفي والشعور بالغضب ليسا إلا مشاعر إنسانية؛ لكننا بحاجة إلى قدر كبير من التفكير بامعان والتحلي بالحكمة بصورة جماعية من أجل الخروج برد عقلائي بعيد النظر - رد ينبغي له ألا يركز على هذه الجريمة المروعة فحسب، بل أيضاً على الإرهاب بشكل عام، أينما يحدث وكلما يقع، والأهم من ذلك أن يكون التركيز على الأسباب الجذرية للظلم والاستبعاد التي يمكن أن يستغلها الغوغائيون لإلحاق أكبر قدر من الأذى بأناس أبرياء.

ويتطلب ذلك نفاذ البصيرة، والإرادة السياسية الجادة، والمشاركة الفعالة والتعاون النشط من الجميع.

والواقع أن الأمم المتحدة آلية فعالة حقاً وهي قادرة على أن تستعين بموارد وقدرات جميع الدول الأعضاء دون استثناء ضمن إطار يقوم على أساس قواعد محددة ويكون غير تمييزي، وبذلك يتشكل توافق آراء دولي في مكافحة الإرهاب.

إن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد كامل للمشاركة والمساهمة بشكل نشط في أي حملة عالمية ضد الإرهاب تقودها الأمم المتحدة. وقد اقترح الرئيس خاتمي في رسالته المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر الموجهة إلى الأمين العام أن تبدأ مفاوضات شاملة تشترك فيها جميع الدول من أجل وضع سياسات واستراتيجيات عالمية عملية وجادة للقضاء على خطر الإرهاب. كما طالب بعقد قمة عالمية في أقرب وقت ممكن لتسجيل وإظهار أعلى درجة من التحلي بالإرادة السياسية الدولية لاقتلاع الإرهاب من جذوره.

وفي رأينا، أنه ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إمكانية وضع نهج متعدد تجاه الإرهاب، يجب أن يشمل من بين عناصره الأساسية وضع إطار قانوني شامل. وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نوضح المعايير الموضوعية التي من شأنها أن تمكن المجتمع الدولي من تعريف الإرهاب ومكافحته بغض النظر عن هم ضحاياه أو مرتكبيه. وتقوم شرعية واستدامة النضال العالمي ضد الإرهاب على أساس تطبيق مجموعة موحدة من المعايير على الجميع. فليس من المقبول أن تصبح أنماط التحالف هي العامل المحدد في ذلك النضال، بدلاً من المشاركة الفعلية في الأنشطة الإرهابية.

بذلك، تقوض مصداقية الحملة ضد الإرهاب، بشكل خطير، عندما تحظى السياسات والممارسات التي تستهدف بث الرعب والخوف في قلوب أبناء الشعب الفلسطيني كله بصمت ينم عن الارتياح، بينما تصور مقاومة

”إن وجود أخطار مشتركة - وهي الإرهاب في الواقع - أوجد هذه المساواة في درجة التعرض للخطر، التي تقتضي كرد فعل لها تقيد أكبر بالمعايير المشتركة، والسلوك المشترك، والقيم المشتركة لمواجهة الأخطار التي نتحدث عنها ... والتي لا يمكن تقليلها إلى أدنى حد ممكن إلا من خلال ارتباط عالمي بقواعد السلوك والقيم.

”ويجلب الحوار المساواة معه، لأنه عملية نقبل بموجبها نفس القدر الذي نريد أن يقبله منا الغير. ونضمن فيه نفس القدر الذي نريد أن يضمنه الآخرون منا. ونستمع للغير بالقدر الذي نريد أن يستمع به الغير إلينا.

”وعلى هذا الأساس، ربما يمكن للحوار أن يشر في نهاية المطاف بنموذج جديد للعلاقات العالمية، لأنه يتحدى النموذج القديم للهيمنة، وتحقيق المكاسب استناداً إلى القوة ... ويؤمن بمعنى آخر بأن ”القوة تصنع الحق“ ... ويمكن أن يكون الحوار إطاراً يمنح فيه الأضعف ميزة الاستماع إليه، بينما يجد فيه الأقوى أنه من الضروري له أن يوضح قضيته للآخرين“.

وتتيح هذه المنظمة أو الهيئة، آلية فريدة لتعبئة المجتمع الدولي للتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب. ويتفق وفد بلادي تماماً مع الملاحظات التي أبداها الأمين العام في مقاله الشاحذ للفكر الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز والذي قال فيه:

”تتيح الأمم المتحدة ... الحفل الضروري لبناء تحالف عالمي ويمكنها أن تضمن شرعية عالمية للرد طويل المدى على الإرهاب“.

بريئة واحدة ويجعله مساويا لقتل الناس جميعا. لقد عبر رئيس جمهورية إيران الإسلامية، بوضوح، في الكلمة الذي ألقاها يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، عن موقف الإسلام، حين قال:

”إن قتل الأبرياء، في أي مكان وبأي نوع من السلاح، سواء أكان بالقذائف البعيدة المدى أم بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، من جانب أي منظمة أو بلد أو فرد، أمر مرفوض تماما وجدير بالإدانة“.

وفي وقت لاحق، في الكلمة التي ألقاها يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، أوضح آية الله خميني أن مكافحة الإرهاب واجب ديني على جميع المسلمين، معادل للجهد، ودعا العالم الإسلامي إلى أن يكون رائد حملة جادة وشاملة للقضاء على الإرهاب. وقد اتخذ علماء مسلمون في جميع أنحاء العالم الإسلامي مواقف مماثلة.

ومما يدعو إلى القلق العميق أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد تسببت في موجة جديدة من الكراهية للإسلام والتعصب ضد المسلمين والعرب. لقد ظهرت اتهامات مقلقة لأحداث صدام بين الحضارات ومنع تحقيق الحوار على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يجب استغلال الحدث الأخير من أجل زيادة تنشيط الرؤية والأفكار الخاطئة، والقوالب والتحيزات المزمنة على الصعيدين الثقافي والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إساءة استخدام هذه الكارثة، كما يتمثل في تصور وجود صدام مصطنع بين الإسلام والغرب، والقمع المتزايد للشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل، لن يؤدي سوى إلى تفاقم أبعادها وآثارها اللاإنسانية والمريرة.

وختاما، اسمحوا لي أن أورد مرة أخرى ما جاء في مشروع عمل فريق الشخصيات البارزة للحوار الذي أجرته الأمم المتحدة بين الحضارات:

احتلال الأجنبي والإرهاب الذي تمارسه الدولة، تصويرا بشعا، يفى بالغرض.

ويجب أن يشمل الإطار القانوني الشامل كذلك مبادئ توجيهية ملائمة لنهج شامل قائم على المنطق ويستند إلى القانون، بحيث يتعذر على أي إرهابي بصرف النظر عن نوع جنسه أو الأعمال الإرهابية التي ارتكبها، أن يجد ملجأ أو مصدرا للدعم أو التمويل أو العمل في أي من أعضاء المجتمع الدولي.

ونعتقد أن اللجنة المخصصة للجمعية العامة والفريق العامل للجنة السادسة عليهما التعجيل بالجهود لإعداد الوثائق القانونية اللازمة من أجل اعتمادها من جانب القمة العالمية المقترحة. ومن المؤكد أن مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي من الوثائق الملائمة التي يمكن أن تنظر فيها اللجنة المخصصة والفريق العامل. ويجب أن نسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الأساسية للاتفاقية المقترحة وتمهيد الطريق لاعتمادها.

ولكن لا ينبغي أن يؤدي عمل الجمعية العامة المتعلق بالأطر القانونية إلى عدم رؤية المسائل الأساسية المتمثلة في منع نشوب الصراعات والاستراتيجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة للتصدي للعقلية التي تسبب الإرهاب، فضلا عن الأسباب الجذرية التي تغذيه.

فالإرهاب ليس له ملة أو جنسية أو خلفية عرقية. بل هو بالأحرى إنكار لكل ما ترمز إليه الديانات. ومحاولات عزو أعمال الإرهاب والعنف التي وقعت أخيرا إلى تفسير مضلل للإسلام ليست خطيرة فحسب، بل إنها خاطئة تماما. فليس للتعصب والتطرف والعنف مكان في الإسلام وبين من يدينون به. ولا ينبغي أن نوهم بإضفاء أي شرعية على هذه الأعمال بربطها بالإسلام بأي صورة حتى لو كانت قراءة مضللة للإسلام، وهو دين يحرم قتل نفس

الحنّة، وهو يشرع في إعادة البناء وفي بث الاطمئنان في نفوس المواطنين الذين يشعرون بالرعب على سلامتهم، مع الحرص على منع وقوع هجمات إضافية.

أحيانا تأتي الفرص بأساليب فريدة وقد تكون مؤلمة في حالات كثيرة. ومهما كانت الأحداث التي وقعت في الأسابيع الثلاثة الأخيرة مؤلمة، فقد أتاحت فرصة للمجتمع الدولي للاتحاد بغرض وضع حد لآفة الإرهاب. فليس هناك على الإطلاق ما يبرر الهجمات على المدنيين الأبرياء، دون استفزاز. ويلزم أن يعزز المجتمع الدولي سيادة القانون لمواجهة الإرهاب، حتى يتحمل الذين يبادرون بهذه الأعمال ويقومون بتنظيمها وارتكابها، وكذلك الذين يقدمون المساعدة والدعم والتمويل لهذه الأعمال الجبانية مسؤولية عملهم. وحيث أن أعمال الإرهاب الإجرامية لا تحترم حدودا، فلا يمكن أن يكون تنفيذ القانون الجنائي من اختصاص الدول وحدها.

وفي هذا الصدد، تجدر الملاحظة إلى أن مؤسسة جديدة، هي المحكمة الجنائية الدولية التي ستنشأ قريبا، سيكون باستطاعتها ملاحقة الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية على نحو ما حدث منذ ثلاثة أسابيع. وستكون هذه المحكمة جزءا فقط من مشروع أكبر لإقرار السلام الدولي والعدالة الجنائية. بمعاقبة الانتهاكات الجسيمة للقانون مثل التي شاهدناها توا.

وتؤكد هذه الهجمات الشرسة على المدنيين الأبرياء، من أكثر من ٨٠ بلدا، الحاجة إلى تعاون دولي من أجل القيام، في وقت مبكر، بإنشاء مؤسسة دولية للعدالة الجنائية، تقييم العدل بتحميل المسؤولية للأفراد الذين يستهدفون المدنيين الأبرياء، في تجاهل تام للمعايير الإنسانية للحرب.

”إن الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر تزيد من قوة الدعوة إلى إقامة حوار بين الحضارات. فتحديد ما إذا كنا نتجه نحو صدام بين الحضارات أو نحو زيادة التضامن الإنساني ضد الذين يقتلون الأبرياء لجرد أنهم مختلفون، أمر يتوقف على كل واحد منا، حقيقة. والخيار ليس محدد مسبقا أو محتم؛ ولذلك يقوم كل منا بالاختيار، فرديا، ويتحمل مسؤولية شخصية عما يفعله. ويمكن أن نترك أقلية صغيرة تتولى الأمور وتلقينا في صراع مستمر على المستويات كافة؛ أو يمكننا توسيع تحالف الذين يحترمون كرامة الآخرين وإنسانيتنا المشتركة، الذين يقدرّون حياة أفراد أسرنا وحياة أمثالنا من البشر في الجانب الآخر من الكوكب“.

السيد مانغوايلا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية):

كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر صدمة لنا وأحزنتنا جميعا. وفي حين أن هذه الهجمات الإرهابية الشائنة على مركز التجارة العالمي والبنطغون وفي بنسيلفانيا وقعت في الأراضي الأمريكية، فقد مست آثارها جميع أعضاء المجتمع الدولي وأدت فورا إلى حث الأجهزة التشريعية للأمم المتحدة على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١/٥٦ وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) بعد مرور يوم واحد فقط على الأحداث. ولذلك، نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسات في هذا الوقت العصيب وننضم إلى الأمم الأخرى الحبة للسلام حول العالم في الإعراب عن تعاطفنا العميق لحكومة الولايات المتحدة وشعبها، وخاصة لأسر جميع الضحايا الذين قضوا نحبهم. ونقدم بتعازينا القلبية أيضا إلى الأسر في جميع الدول الأخرى التي فقدت مواطنين في هذه الهجمات.

ونشيد بالذين قاموا بمجهود الإنقاذ، بشجاعة وسط هذا الدمار. وقد أبدى الشعب الأمريكي مرونته في هذه

بالمخدرات، من بين أمور أخرى، أولوية عاجلة للمجتمع الدولي.

وإذ نعيش الآن في عالم أصبحت فيه أعمال العنف الإرهابية شائعة، لم يعد أمر نيله صعبا ولا بعيدا أن تمتلك الجماعات الإرهابية وتستخدم أسلحة الدمار الشامل محدثة آثارا مدمرة لنظامنا العالمي. والطابع العشوائي لهذه الأسلحة ونطاق تدميرها الهائل يضاعف التحديات والتهديدات التي نواجهها.

لقد سعت اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة لوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عبر السنين بدون نجاح إلى حل المسائل المعلقة المتصلة بمشروع الاتفاقية. وأصبح الآن اختتام المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية وتقديمها إلى الجمعية العامة في هذه الدورة أمرا محتوما.

وقد أبرم خلال السنين الماضية عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب تمكن المحاكم الوطنية من محاكمة أو تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم. ولكن، كشأن كل القوانين، فإن أي اتفاقية بدون إنفاذ تصبح عديمة الجدوى. والانضمام على نطاق العالم إلى هذه الصكوك ضروري لمكافحة الإرهاب، ولكن، من سوء الطالع، ظل معظم هذه الاتفاقيات الهامة حبرا على ورق؛ ومن ثم تنشأ الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات لبث الوعي بشأن هذه الصكوك، لتشجيع الدول على التوقيع والمصادقة عليها ولتقديم المساعدة، حيثما طلبت، لتنفيذها.

وتعزيز كل الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب بغية سد كل الثغرات والفجوات سيكون ضروريا لتمكين وكالات إنفاذ القانون من التعاون بفعالية وتمكين المحاكم الوطنية من التحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها. ولذا يتحتم على اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ إكمال مفاوضاتها المتعلقة بمشروع اتفاقية

ولذا ينبغي لجميع الدول أن تتعاون تعاوننا عمليا مع آلية العدالة الجنائية الدولية إذا كان لنا أن نقضي على العنف العشوائي ضد الأشخاص الأبرياء.

ولكن، بالطبع، هناك طرق عديدة أخرى لمكافحة الإرهاب، متى ما ارتكب وأيا كان من ارتكبه. فالإرهاب لا يمثل تهديدا عالميا فحسب؛ وإنما هو أيضا تهديد للسلم والأمن الدوليين. وما من بلد يمكن أن يأمل في كسب الحرب ضد الإرهاب بمفرده؛ ومن ثم، يظل تعزيز التعاون الدولي أمرا لا غنى عنه إذا أردنا أن ننجح في هذه الحرب.

وقد أظهر مجلس الأمن مرة أخرى تصميمه على مكافحة الإرهاب بموافقه بالإجماع على القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن المهم للغاية التنفيذ الكامل لهذا القرار. وينبغي للجمعية العامة أن تقر بسرعة توسيع ولاية فرع الوقاية من الإرهاب التابع للمركز العالمي لمنع الجريمة ومد الفرع بالموارد اللازمة لتمكينه من تنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة.

وفي أعقاب الهجمات التي شنت سابقا على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتزانيا، وكذلك هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، من الواضح الآن أن الجماعات الإرهابية لن تقف عند شيء في سبيل تحقيق أهدافها المتمثلة في كسب الاهتمام من خلال بشاعة أساليبها. وجهودنا الرامية إلى محاربة هذا العدو المجهول يقيدتها كون الجماعات الإرهابية لا تملك اقتصادا مرثيا ولا منطقة أرضية أو سكانا معروفين؛ ومن ثم، فإنها أقل عرضة للجزاء الدولية. والتقدم المحرز في مجال التكنولوجيا جعل من الصعب أيضا تتبع شبكاتها الخفية وضبط الوثائق المزورة والنقل عبر الحدود عن طريق شركات وهمية. وبالتالي أصبحت التوعية العامة بطبيعة ونطاق الإرهاب الدولي وعلاقته بالجريمة المنظمة والاتجار

الأرواح، والإصابات والدمار ماثرة للاشمئزاز ولا إنسانية تماما. ولا يمكن تبريرها مطلقا ويجب ألا تتكرر مطلقا. ويلزمنا جميعا اتخاذ إجراء حاسم لتقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة.

وللأمم المتحدة دور بالغ الأهمية تضطلع به في ضمان تعاون جميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب العالمي. وإننا نؤيد تماما التدابير والاستراتيجيات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحث كل الدول على اتخاذ خطوات عاجلة للامتثال لهذين القرارين.

وفي الأسبوع الماضي أعلن رئيس وزراء أستراليا تدابير بعيدة لأثر لتجميد الأرصدة المالية للإرهابيين والجماعات الإرهابية. وننظر الآن في ما هي التدابير الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وإن تنفيذ الاتفاقيات المناهضة للإرهاب المرعية من قبل الأمم المتحدة وإنفاذها على نحو فعال من شأنه إنشاء نظام قانوني عتيد يحرم الإرهابيين من الأموال ويضمن سرعة تقديم المتورطين في الأنشطة الإرهابية إلى العدالة. ويجب علينا جميعا أن نعمل بلا كلل لضمان أن يكون لهذه الاتفاقيات أثر حقيقي وملزم.

وأستراليا طرف في تسع من الاتفاقيات الـ ١٢ المناهضة للإرهاب المرعية من قبل الأمم المتحدة. ونقوم الآن باتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية لنصبح طرفا في الاتفاقيات المتبقية.

ومع ذلك يمكن تعزيز هذا الإطار القائم من الاتفاقيات ذات الموضوع المحدد. ومن شأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب تكمل الاتفاقيات القائمة تعزيز وتوسيع إطار القانون الدولي. ولذا نرى أنه ينبغي اختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب

شاملة بشأن الإرهاب الدولي وتقديم الاتفاقية للجمعية العامة لاعتمادها.

وإن الحاجة إلى إكمال مسألة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتشكيل رد مشترك منظم من المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره قد أصبحت الآن حاجة ملحة. وينبغي للجنة السادسة أن تكمل هذه المسألة في الدورة الحالية وتقدم توصياتها إلى هذه الجمعية بدون أدنى تأخير.

وليسوتو تؤيد تأييدا كاملا كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه. وبينما نهدب استراتيجياتنا للرد الفعال على الإرهاب، يجب أن نكون حذرين من انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويجب أن نحافظ جهودنا على التمييز بين المذنب والبريء، بين مرتكبي الجرائم والمدنيين، وبين الذين يرتكبون الفضائع والذين يشاركونهم فقط في معتقداتهم الدينية أو عرقهم أو أصلهم القومي. وإذا ما سمحنا لهذه التمييزات أن تنبهم، وإذا ما تخلينا عن المبادئ الأساسية للقانون، فسننحدر حينئذ إلى مستوى الجناة، حتى ولو كنا نزعّم السعي إلى تحقيق العدالة. ومنطق الإرهاب هو أن الغاية تبرر الوسيلة، ولكن في مكافحتنا للإرهاب، لا يمكن للغاية أن تبرر الوسيلة. ويجب علينا أن نظل متمسكين بالمبادئ التي يسعى الإرهاب إلى تدميرها: تعزيز الديمقراطية وإشاعة قيمها ومبادئها الأساسية، واحترام القانون الدولي ومنع العنف والجرائم ضد الإنسانية. وهذا هو الطريق لحرمان مرتكبي هذه الجريمة من تحقيق نصرهم النهائي.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن الشعب الأسترالي قد صُدم وشعر بالغضب إزاء الهجمات الشنيعة التي شنت على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر. فهذه الهجمات والخسارة الفادحة من

ولقد بحث زميلي البلجيكي أمس إعلان المجلس الأوروبي المتميز الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، والذي يتخذ نهجا كلياً تجاه بلاء الإرهاب. وفي حقيقة الأمر، يقترح الاتحاد الأوروبي إدماج أكبر عدد ممكن من البلدان في منظومة أمن ورخاء تشمل كل أرجاء العالم. ويجب الآن أن يتصف تصميم وتنفيذ استراتيجية سياسية واجتماعية وإمائية شاملة لمنع نشوب الصراعات الإقليمية بالأولوية على جدول الأعمال الدولي أكثر من أي وقت مضى. ويشمل هذا وضع أساس للاستقرار السياسي والاقتصادي لمناطق الأزمات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وسوف تتخذ ألمانيا كل التدابير اللازمة، على الصعيد الوطنية والأوروبية والدولية، لمحاربة الإرهاب. وسوف نحسن كفاءة كفاحنا ضد الإرهاب من خلال، ضمن أمور أخرى، إجراء تعديلات على القانون الجنائي ورفع مستوى سلامة الملاحة الجوية، سواء في البر أو في الجو، ومن خلال اتخاذ تدابير للعثور على هياكل الإرهابيين المالية وتقويضها. وما زالت الشرطة عندنا تعمل مع مكتب التحقيقات الاتحادي الأمريكي على تفكيك شبكة إرهابية أرست لها مواضع أقدام في ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى والولايات المتحدة، منتهكة بذلك حرياتنا وضيافتها. ولقد أدت وكالاتنا الاستخبارية عملاً جيداً حتى الآن في محاربة الإرهاب الدولي، وكذلك فيما يخص كشف الهياكل المالية الإرهابية. كذلك أسفرت تحقيقاتنا عن القبض على المسؤول المالي الأول لأسامة بن لادن آنذاك.

إن كفاحنا ضد الإرهاب هو دفاع عن مجتمعنا المنفتح والحر، وسوف يستمر باحترام كامل لسيادة القانون. لن يجرنا الإرهاب إلى التخلي عن نفس القيم التي ندافع عنها. ولن يوقفنا عن إصدار قانون عصري للهجرة يستهدف إدماج الأجانب. ويعلم بلدي، كما تعلم بلدان أخرى، أن الوقت قد حان للشعوب المحترمة لكي تتحد ضد

الدولي بدون أدنى تأخير. وأستراليا مصممة على العمل من أجل هذه الغاية في الاجتماع المقبل للفريق العامل. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن هناك حاجة إلى هذه الاتفاقية. ويجب علينا جميعاً الالتزام بجعل اعتماد هذه الاتفاقية أحد الأهداف الرئيسية لهذه الجمعية العامة.

إننا نعلم أن المعركة ضد الإرهاب الدولي لن تكون سهلة أو سريعة. وستقتضي عزيمة وصبراً، وتعاوناً وقوة - ونهجاً متضافراً وموحداً منا جميعاً. والالتزام أستراليا بهذا المسعى المشترك ثابت لا يتزعزع، وسيظل كذلك.

السيد كاشتروب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):
الحادي عشر من أيلول/سبتمبر غير جدول الأعمال الدولي، فأصبح الكفاح ضد الإرهاب أولوية مطلقة لنا جميعاً.

لقد شكلت الهجمات الإجرامية في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا تحدياً لنا بوصفنا أعضاء في العالم المتحضر. وتم ارتكاب أعمال غير مسبقة ولا هوية لها وبربرية ضد النسيج ذاته الذي يوحد البشرية: احترام حياة الإنسان والكرامة الإنسانية، وقيم الحرية والتسامح والديمقراطية والحل السلمي للصراعات.

إننا نرحب من أعماق قلوبنا بردة الفعل السريعة من الجمعية العامة، ونقف بالكامل مع مجلس الأمن الذي أعلن في قراره ١٣٦٨ (٢٠٠١) أن الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن كانت تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولذلك فهي تفي بالشروط اللازمة وفقاً للقانون الدولي من أجل القيام بعمل حازم ضد مرتكبي ومنظمي ورعاة الهجمات. وفي ظل خلفية الخطر الإرهابي، أرسل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إشارة قوية شديدة الوضوح. ولقد بدأنا بالفعل تنفيذ القرار مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الوطني.

التنمية التي تجريها منظمة التجارة العالمية في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتوجد في رأينا فرصة واضحة للتوصل بالمفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي إلى نهاية ناجحة إذا سادت اللجنة السادسة روح التوفيق والإحساس بالهدف المشترك. وسوف تقدم الاتفاقية في عدد من المجالات قيمة مضافة هامة للاتفاقيات القائمة.

كذلك ينبغي أن نسرع في خطواتنا نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها استجابة تأتي في حينه لمكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لجرائم مثل تلك التي أرتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر. ولقد كانت ماري روبنسون محقة في وصفها لهذه الجرائم بأنها جرائم ضد الإنسانية. ومجلس الأمن وجه نداءً ملائماً من أجل ممارسة أقصى درجات الالتزام بالاتفاقيات الحالية المناهضة للإرهاب. ووقعت ألمانيا من جانبها الاتفاقيات الاثنتي عشرة كلها، وصدقت على عشر منها، وهي في طريقها إلى التصديق على الاتفاقيتين الباقيتين كأمر له أولوية عاجلة. وبغض النظر عن تاريخ التصديق، فنحن ننفذ بالفعل كل اتفاقيات الأمم المتحدة بالكامل.

والأمم المتحدة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتعزيز قيم التسامح والكرامة والعدالة الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات هامة ومن خلال تشجيع الحوار بين الحضارات وداخل الحضارات. ويجب معالجة محنة كل من يعانون من الإرهاب. وهذا يشمل بوضوح أبناء شعب أفغانستان. ويجب أن يعرفوا أن العالم بأسره سيساعدهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر إنسانية وأكثر ازدهاراً، متى أفلتوا من هذه الحلقة المفرغة للقمع والشقاء. وإنني أطلب إلى الجمعية هذه أن تعمل معنا من أجل نقل هذه الرسالة أيضاً عبر القرارات بشأن "المساعدة الدولية الطارئة من أجل

الكرامية والعنف، بغض النظر عن أصولهما أو عرقهما أو عقيدتهما. ولقد كان المستشار الاتحادي شرودر واضحاً تماماً في بيان ألقاه أمام البرلمان الألماني بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر عندما أعلن أن الهجمات في نيويورك وواشنطن لا علاقة لها بالدين، إذ أنها تعبير عن عقلية إجرامية. وثمة دول إسلامية وطوائف دينية كانت أيضاً هدفاً لهذا الإرهاب العشوائي. ويجب ألا يكون هناك شك في أنه لا يوجد تبرير سياسي أو ديني لعنف الإرهاب. إن ما نواجهه هو ليس صراع بين الحضارات، وينبغي عدم النظر إليه هكذا. إن ما نواجهه هو صراع بين الإرهابيين والحضارة.

والأمم المتحدة في موقع فريد لتنسيق وتنشيط التصدي الدولي للإرهاب، فالأمم المتحدة مطالبة، في مواجهة العنف الإرهابي والكرامية والفوضى، بأن تثبت أن العالم الذي يمكن أن تعيش فيه البشرية بلا خوف وبدون حاجة ليس طموحاً مشتركاً فحسب، بل هو هدف قابل للتحقيق. ولقد رسم إعلان الألفية الطريق الذي يجب أن نسلكه. فالحل السلمي للمنازعات وسيادة القانون وتشجيع التنمية المستدامة والتوزيع العادل لثمار العولمة والقضاء على الفقر هي علامات بارزة لا غنى عنها. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن والجمعية العامة سوف يكونا على مستوى المسؤولية في هذا الصدد. وسوف يعرض الإخفاق في فعل ذلك مصداقية المنظمة إلى خطر كبير.

ويجب أن توظف الأمم المتحدة قدرتها الكامنة بالكامل في تحديد الجذور الأعمق للإرهاب وأن تقضي عليها في نهاية المطاف. ويجب أن نعمل على التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة العمل التي اعتمدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان الأقل نمواً، الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في أيار/مايو. ويجب أن نضمن نجاح المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، والذي سيعقد في مونتيري الربيع القادم. كما يجب أن نسعى لنجاح جولة

”لقد أعربت سري لانكا، رئيسة وحكومة وشعبا، لرئيس الولايات المتحدة وحكومتها وشعبها، ولجميع المنكوبين عن أحر تعازيها. وباسم وفد سري لانكا، أود أن أتقدم اليوم أيضا إلى وفد الولايات المتحدة لخالص مواساتنا.

”إن إرهاب ١١ أيلول/سبتمبر، وإن كان مفاجعا، قد أدى إلى تكاتف شعب هذه المدينة العظيمة نيويورك الذي ضرب أروع أمثلة التقاليد الإنسانية.

”وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، انعقد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للإعراب عن تعازيهما الجماعية والإدانة المطلقة للإرهاب؛ وعن التصميم على عدم إفلات أولئك المسؤولين من العقاب؛ والاتفاق الراسخ على أن الإرهاب يتهدد أسس المجتمع الإنساني والنظام، وينبغي، بل لا بد من إزالته من العالم.

”دعونا نأمل أن هذا الشعور العميق بتكاتف الإنسانية جمعاء في أوقات الأزمات الكبرى سيظل سائدا.

”وضمن أن أولئك المسؤولين عن الأحوال التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر سيقدمون إلى العدالة، وأنهم سيحرمون مما يتلقونه من دعم وموارد، حيثما كان ذلك وأيضا كان، مسألة ذات أهمية ملحة.

”وقد أكدت سري لانكا لحكومة الولايات المتحدة استعدادها لتقديم كل مساعدة يمكن لسري لانكا أن تقدمها.

إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها، والحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين“، وهما القراران اللذان كانت ألمانيا دائما وستبقى البلد الرئيسي الذي يقدمهما.

ووفدي يقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الوفود الأخرى من أجل تحقيق التوقعات العالية التي يعلقها العالم على الأمم المتحدة الآن.

السيد دي سارام (سري لانكا) (تكلم

بالانكليزية): يعرب وزير خارجية سري لانكا عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور لمخاطبة الجمعية العامة بشأن موضوع الإرهاب، بسبب ارتباطات ملحة أخرى. وقد طلب مني أن أتلو على الجمعية بالنيابة عنه البيان الذي كان سيدلي به أمامها. ويشرفني الآن أن أقوم بذلك. وفيما يلي نص البيان:

”باسم وفد سري لانكا، أنقل للسيد الرئيس أحر التهاني على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأود أن أعبر لسلفه، السيد هاري هولكيري، عن تقدير سري لانكا لما أبداه من تفان وتأن في إدارة شؤون الجمعية وجدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين الحافل بالأعمال.

”إن أحوال صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١ أيلول/سبتمبر، ومشهد الإرهاب الدولي في صورة حية نقلت وقائعها شاشات التلفزة على الهواء مباشرة إلى جميع أنحاء العالم، قد ألقت ظلالا كثيفة علينا جميعا بل وعلى الإنسانية جمعاء.

”إننا جميعا ما زلنا متأثرين غاية التأثير بما حدث في الولايات المتحدة ذاك الصباح الحزين. وستظل تهمنا دائما تلك الذكريات التي ستبقى معنا ما حيينا.

”ولكن، نتيجة لأحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ثمة بدايات مهمة أخذت تتبلور من أجل ذلك الغرض، تلك البدايات التي آمل أن تساعدنا أيضا نحن الذين عرفوا يد الإرهاب الثقيلة طوال السنوات العديدة الماضية.

”واسمحوا لي أن اذكر هنا بما قلته من على هذا المنبر قبل نحو عام، في جمعية الألفية، عن تجربة سري لانكا مع الإرهاب:

”إن أي منظمة إجرامية - سواء تنخرط في التمرد ضد الدولة أم لا - لا بد أن تعتمد في بقائها على أن تظل خارج القانون. ولا بد أنها تحتاج باستمرار إلى جمع الكثير من الأموال لعملياتها الضخمة، وتسليحها المكثف. وحيث أن الأموال المتاحة للأنشطة الإجرامية داخل دولة ما، ولا سيما إذا كانت دولة نامية، تكون ضئيلة حتما، كما أن رصد جمع تلك الأموال ومراقبة إنفاقها بسيط نسبيا، فإن جمع الأموال لهذه الأنشطة يتم في الخارج - من خلال شبكات إجرامية دولية، بالطبع - وكما يحدث في جميع العمليات الإجرامية، من خلال منظمات تمثل واجهة سواء بعلمها أو بدون علمها، أو من خلال كيانات أخرى تنتشر الآن في أشكال عديدة وفي العديد من البلدان - وفي كثير من الأحيان، للأسف، تتخفى في قناع جماعات خيرية أو جماعات تعنى ظاهريا بحقوق الإنسان أو الأمور الإثنية أو الثقافية أو الاجتماعية.

وقلت أيضا:

”إن كبر حجم الأموال التي تجمع في الخارج لأغراض إرهابية، واتساع نطاق الشبكات الدولية التي أنشئت لهذا الغرض، يحير الذهن. إذ يبدو أن إيراداتها تفوق إيرادات العديد من مجموعات الشركات

”ومن المؤسف أن الإرهاب ليس غريبا على سري لانكا. ونحن في سري لانكا نعرف الإرهاب حق المعرفة، بكل أسف.

”إننا نعرف العواقب المباشرة المروعة للأعمال الإرهابية: المذابح؛ والأهوال؛ وآلاف الأرواح البريئة التي تزهق أو تشوه، في وميض انفجار؛ وآلاف الأسر التي تصبح في عداد المنكوبين؛ والمآسي الشخصية التي لا حصر لها التي يتركها الإرهاب في أعقابها.

”وهناك أيضا الإخلال الأعم بالاستقرار والنظام الوطنيين - بالاقتصاد والبنى التحتية وأساليب الحياة الطبيعية.

”لكن، ينبغي ألا ننسى عمليات التمويل والدعم والإعداد التفصيلية - أو في كلمة واحدة، السوقيات - التي تكمن وراء عمل واحد من أعمال الإرهاب: من منظمات الجباية السرية، وشركائها، وجباة، ومن يفرضون إرادتها، والكثير غيرهم من أنصارها، المضللين أو غير ذلك؛ والقدرة على نقل الملايين، ربما بمجرد كلمة غير مكتوبة؛ والصلات العديدة بعالم الرذيلة والإجرام؛ وتعتمد إزكاء نيران الشقاق والخلافات في المجتمعات مما يدفعها إلى الحقد والتعصب الذي تتولد منه العمليات الانتحارية القاسية؛ وفي المقام الأول يلوح ذلك القائد المنعزل عن العالم الذي يجتذب ويوجه المضللين ومن يسهل انقيادهم.

”وترى سري لانكا أن القضاء على النظم المالية الداعمة التي يعتمد عليها الإرهاب يجب أن يكون هدفا أساسيا، ويقتضي ذلك مشروعا عالميا معقدا وصعبا ومتعدد الأوجه وطويل الأجل.

والنظام والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشرعية. وتثير هذه القضية قلقاً متزايداً لدى البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، ولا بد من التعاون على الصعيد الدولي لمواجهتها.“ (A/51/950، الفقرة ١٤٣)

”إن قوة الإرهاب الدولي الياثسة العديدة لا تتجمع معا في وحدة متراسة. إنها تترايط في مظاهر متعددة بأشكال مختلفة، وشبكاتها الدولية كثيفة. وتدعم كل منها الأخرى بشكل متبادل وتتصل كل منها بالأخرى عن طريق عالم الجريمة الخفي عندما تنفذ مهام خاصة. وإذا ما كان للإرهاب الدولي أن يقضى عليه تماما من بيننا، يجب أن نبدأ بالاعتراف بأن الإرهاب الدولي شكل من أشكال الإجرام العالمي. ويجب ألا نخدعنا الأتعة المزيئة وأغطية الذرائع الزائفة. إن وسيلة الإرهاب - أي قتل المدنيين الأبرياء وتحدي حرمة الحياة - هي التي تحدد الإرهاب.

”والقضاء على ظاهرة إجرامية عالمية كهذه تتطلب جهداً حكومياً وغير حكومياً عالمياً في مجالات كثيرة.

”ولا بد أن تكون هناك ترتيبات حكومية وغير حكومية ثنائية، ودون إقليمية، وأقليمية وعالمية.

”ويجب على هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، أن تساهم في تلك الجهود العالمية. والأمم المتحدة ليست غريبة عن تنمية وإدارة البرامج العالمية.

عبر الوطنية - وجميعها معفاة من الضرائب. وتأتي الإيرادات، بالطبع، من الاتجار المعهود غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة والسلع الأخرى، بما في ذلك تهريب البشر.

’ولكن يوجد أيضا مستودع للأموال أكثر وفرة ويبدو بلا حدود - وهو المغتربون الذين ينتمون إلى أصل عرقي مماثل وقد استقروا في الخارج. وكما ورد في تقارير الإعلام الغربي خلال السنوات القليلة الماضية من وقت إلى آخر، بلغت عمليات جمع الأموال من المغتربين في الخارج للجماعة المسلحة المعروفة بنمور التاميل، التي تقاتل حكومة سري لانكا، حجماً مذهلاً: فعلى سبيل المثال، بلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار شهرياً من أحد البلدان؛ و ٦٠٠ ٠٠٠ دولار شهرياً من بلد آخر؛ و ٢,٧ مليون دولار شهرياً من بلد ثالث؛ وهناك أموال إضافية أخرى طائلة من المغتربين في بلدان أخرى كذلك. (A/55/PV.21، الصفحة ٣٤)

”واسمحوا لي بأن أذكر أيضا بالعبارات التالية من تقرير قدمه الأمين العام سنة ١٩٩٧، كثيراً ما نذكره في سري لانكا:

’تعرض سلطة الحكومات والمجتمع المدني بصورة متزايدة لتهديد شبكات الإجرام والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب العاملة عبر الحدود الوطنية. ووصول الجماعات الإجرامية إلى تكنولوجيا المعلومات والأسلحة المتطورة وإلى مختلف الأدوات التي يعمل بها الاقتصاد السوقي العالمي يزيد إلى حد بعيد من قوة هذه الجماعات ونفوذها، على نحو يهدد القانون

إلى وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية الدولية والوطنية.

”إن حدثاً قوياً كهذا هو وحده الذي يمكن أن يحول اهتمامها إلى القضاء على أحوال الإرهاب التي تحيق بالعديد من البلدان المتقدمة النمو والتنمية على حد سواء.

”علاوة على ذلك، فلنتذكر في هذا الصدد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير محدود النطاق بحيث لا يكفل احترام حقوق الإنسان سوى على أيدي الحكومات فحسب.

”إن للإعلان مقصداً أوسع من ذلك بكثير: احترام حقوق الإنسان بواسطة الكيانات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. ويكفي المرء أن ينظر إلى الوصفة الصريحة الواردة في المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تقضي أن يكون للجميع الحق في الحياة، وأحكام المادة ٣٠ التي تنص على ما يلي:

”ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.“

”إن أي عمل من أعمال الإرهاب يرتكبه كيان غير حكومي ضد مدنيين هو بالتأكيد من أبغض انتهاكات حقوق الإنسان لضحاياها، وبالتأكيد جريمة ضد الإنسانية أيضاً.

”وسري لانكا تتعهد بأن تتابع عن كثب، عمل الأمم المتحدة بشأن الإرهاب وأن تتعاون فيه بشكل كامل. وسري لانكا ستفعل هذا طبيعة

”وأحد الإنجازات العظيمة للمنظمة في نصف القرن الماضي هو التحول الذي حدث في الرأي العام العالمي بشأن العلاقة التي ينبغي أن تكون قائمة بين الحاكم والمحكوم، وبين الحكومة والمواطن. وعلى أساس السلطة الأدبية لإعلان الجمعية العامة العالمي لحقوق الإنسان، وبالجهد الدؤوب التي تبذلها هيئة حقوق الإنسان، تحقق هذا التحول. ولقد وضعت كرامة الفرد الآن - وإلى حد كبير نتيجة قيادة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان - على النحو الذي ينبغي أن تكون عليه، وسط الأولويات الرئيسية للاهتمام الوطني والدولي.

”وهذا الإنجاز يرجع، بدرجة كبيرة، إلى البنية القوية المتعددة الوجوه الملحوظة التي أنشئت في إطار منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة طوال السنوات الخمسين الماضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ونحن نعرف العدد الكبير من الاتفاقيات العامة المتعددة الأطراف التي أبرمت. وإننا ملمون بمتطلبات الإبلاغ بشأنها ولجان الرصد. ونعرف المقررين الخاصين الكثيرين. وهناك برامج ومراكز تدريب بخصوص حقوق الإنسان. وعقدنا دورات استثنائية للجمعية العامة ومؤتمرات خاصة. وصناديق استثنائية عديدة تكمل، وفي كثير من الأحيان تزيد، مخصصات مأخوذة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وهناك برنامج علاقات عامة كبير بخصوص حقوق الإنسان. ويوجد مفوض سام لحقوق الإنسان. وقائمة كيانات الأمم المتحدة التي تجعل حقوق الإنسان أحد شواغلها الكبرى طويلة وقد لا تشمل مئات المجموعات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية التي تشارك في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولم تصل حتى الآن

الحكومات في ضوئه إلى العدالة المسؤولين عن أعمال الإرهاب.

”و لم يكن العالم قبل ١١ أيلول/سبتمبر يشجع اللجنة المخصصة بصورة دائمة ويكفي مثالان لتوضيح تلك النقطة: فالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لم تحظ بالتوقيع حتى الآن إلا من ٤٤ موقعا وأربع دول أطراف لا غير إحداها سري لانكا؛ والاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لم تحظ بالتوقيع حتى الآن إلا من ١٢٣ موقعا وثلاث دول أطراف لا غير.

”ونعلم أيضا أن مفاوضاتنا بشأن اتفاقيات دولية تيرم في الغالب بعد جلسات مطولة ومستفيضة، متضمنة الحد الأدنى من الأحكام ومغلقة ’بغموض بناء‘، لم تحقق ما ينبغي لها من فعالية. وهي قد تريح ضمائرنا ولكن فيها من الثغرات ما يمكن أن تتسرب منها ملايين الدولارات في معاملات تكون موضع شك في العالم الواقعي.

”على أن ذلك كان هو العالم الذي عرفناه قبل ١١ أيلول/سبتمبر. فلنأمل أن تتغير الأمور الآن إلى الأفضل.

”وستواصل سري لانكا، وهي طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالإرهاب، الحث على توسيع المشاركة بأكبر قدر ممكن من الاتفاقيات الدولية التي تمت صياغتها بالفعل برعاية الأمم المتحدة، بشأن عدد من جوانب الإرهاب. كذلك ستتابع سري لانكا مشاركتها بأقصى ما يمكن في صياغة الاتفاقيات التي تبقى على جدول

الحال، وفقا لقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر.

”وسري لانكا ستتابع أيضا عن كثب - وستعاون تعاوننا كاملا - في أية برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب توضع، كما نأمل، في إطار منظومة الأمم المتحدة، اعترافا بأن الوقاية من الهجمات الإرهابية هي التي يجب أن تكون محل التركيز الرئيسي لأي جهد عالمي لمناهضة الإرهاب، وأنه مما يعد من الأمور الأساسية لتلك الوقاية قطع خطوط الدعم عن الإرهاب، وتوفير الموال بالملايين - بعلم أو بغير علم، بإرادة أو بغير إرادة، مباشرة أو غير مباشرة، علنا أو سرا - في ظروف يكون من الممكن أن تستخدم تلك الأموال لتحقيق مقاصد الإرهاب.

”وبالتأكيد من غير المقبول أخلاقيا في عصرنا الحاضر، سواء أكان هناك نص قانوني محدد في اتفاقيات دولية لهذا الغرض أم لا، أن تندفق الأموال بالملايين - أو عشرات الملايين وربما أكثر من ذلك - من أقاليم تقع تحت سلطة دولة ما لذبح أبرياء في دولة أخرى.

”وبطبيعة الحال فإن سري لانكا ستواصل الاضطلاع بدورها النشط بصفتها رئيسة اللجنة المخصصة للقضاء على الإرهاب الدولي، التابعة للجمعية العامة، بموجب القرار ٥١/٢١٠، والتي عادت إلى الاجتماع في شباط/فبراير ٢٠٠١، بقصد أن تيرم برعاية اللجنة السادسة اتفاقيات دولية بشأن جوانب إرهاب معينة وتضع في نهاية المطاف إطارا قانونيا دوليا ملائما وشاملا ومركزا، تقدم

”قيمنا المشتركة ... [و] كل ما تمثله هذه المنظمة ... وصميم فكرة الأسرة الإنسانية المتحدة“.

(A/56/PV.7)

فكان هجوماً على البشرية ولذا لا بد للبشرية من أن تتحد لدحر القوى التي شنته.

ونحن على اقتناع بأن الرد السليم يشمل إقامة نظام عالمي مناهض للإرهاب. وعلى الأمم المتحدة أن تصوغ آلية هادفة وفعالة لإيجاد السبل والوسائل المشروعة لمنع الإرهاب وتعقب الإرهابيين ومعاقبتهم، هم وكل من يدعمهم أو يساندتهم. وترى بلغاريا أن الإرهاب، أيا كان شكله أو مظهره إنما هو عمل غير مقبول ولكنها ترى بما لا يقل عن هذا القدر أنه لا ينبغي إفراد أي منطقة أو أمة أو ديانة في العالم بهذا الأمر. فآفة الإرهاب تهدد كل مجتمعات وبلدان العالم بغض النظر عن دياناتها أو معتقداتها أو أصلها العرقي. ولا بد أن يكون التزام الدول والحكومات من كل المناطق الثقافية والجغرافية بأن تعمل بثبات ضد الإرهاب، في صلب الرد العالمي وباعتبار الأمم المتحدة المحفل الذي لا بديل عنه لصياغة استراتيجية بعيدة المدى فإن لها دوراً فريداً تؤديه في تنفيذ ذلك الرد.

ولطالما أدانت جمهورية بلغاريا كل أشكال الإرهاب دونما استثناء، سواء أكان أصلها وطنياً أم دولياً، بما في ذلك ما يسعى منها إلى إضفاء الشرعية على حججه السياسية أو الدينية أو العرقية أو الاجتماعية. ويتقيد بلدي بشدة بالقواعد والمبادئ المبينة في الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ في القرار ٤٩/٦٠ وأعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩). وبلغاريا تقف بصلاية إلى جانب الأمم المتحدة في دعمها للجهد الدولي المشترك وفي إدانتها

أعمال اللجنة المخصصة للقضاء على الإرهاب الدولي“.

السيد دراغونوف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود

في البداية أن أعرب عن تهنئي لسعادة السيد هان سيونغ-سو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين متمنياً له كل التوفيق في عمله الهام. كما أشيد برئيس الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين، سعادة السيد هاري هولكيري، الذي عزز فعالية عملنا.

وأقدم بأحر التعازي لأسر ضحايا الهجمات البربرية في ١١ أيلول/سبتمبر وقد كان بينهم مواطنون من بلدان كثيرة ممثلة في هذه القاعة. وتعرب بلغاريا عن إعجابها الكامل بالشجاعة الرائعة التي أبدتها سكان نيويورك وشعب الولايات المتحدة بأكملها في هذه اللحظات العصيبة.

وقد أيدت بلغاريا بيان الاتحاد الأوروبي عن الإرهاب؛ وأود أن أبرز اليوم عدداً من النقاط باسم بلدي.

فنحن نجتمع في نيويورك في أول دورة تعقب اعتماد إعلان الألفية التاريخي. ولكن هذه لحظات عصيبة أيضاً شهدت أحداثاً تشكل تحدياً غير مسبوق للمجتمع الدولي وللحضارة ذاتها.

ففي أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة قد تكون النظرة إلى الإرهاب أكثر من أي وقت مضى، نظرة تهديد عالمي للنظام العالمي والسلام والأمن. وواضح أن الإرهاب يقوض أسس المجتمع العصري ذاتها وهي التي أرسيت على قيم الديمقراطية والإنسانية والحرية. ومن ثم فمناقشتنا الحالية لا تقتصر على مكافحة الإرهاب. إذ نناقش اعتداء متعمداً على ما سماه الأمين العام، السيد كوفي عنان:

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا ناشطة في اتفاقيات الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وبلغاريّا من جانبها قد انضمت الآن إلى ١٣ اتفاقية بما فيها جميع الاتفاقيات المتعلقة بالسلامة الجوية، فضلا عن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، وقّعت جمهورية بلغاريّا الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي أقرتها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويجري الآن اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق عليها، بحيث يمكن أن تنسجم القوانين البلغارية مع هذه الاتفاقية. وقد اتخذت كذلك جميع إجراءات التصديق المبكر على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام بلغاريّا بالعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق توافق في الآراء ضد جميع أشكال الإرهاب. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور جوهري في هذا الشأن. وبلغاريّا، بوصفها عضوا نشطا ومسؤولا في منظمتنا العالمية، على استعداد لتحمل مسؤولياتها في السعي للتوصل إلى عالم أكثر أمانا ورخاء.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): كانت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر هجمات علينا جميعا. وبوصفنا أسرة إنسانية لا تنقسم، لا يمكننا أن نسمح لبلاء الإرهاب الدولي بالبقاء؛ أولا، لأنه خسيّس وعشوائي على نحو متعمد، حيث أنه يستهدف المدنيين الأبرياء العزل؛ وثانيا، لأنه وحشي، فهو جريمة ضد البشرية وينتهك حق الإنسان في قضاء حاجات حياتهم اليومية؛ وثالثا، لأنه غير فعال ولا معنى له، حيث أنه بدلا من أن يخيفنا، يدعم تصميمنا على مكافحة وحشية قلة من الأشخاص والانضمام

للهجمات الإرهابية الأخيرة التي ربما استهدفت دولة بعينها ولكنها ألمت العالم بأسره.

وقد أوضحت الجمعية الوطنية لجمهورية بلغاريّا في إعلان رسمي دعمها الثابت لإنشاء تحالف عالمي ضد الإرهاب. فالإعلان البرلماني يؤكد تأييد بلدي للجهود المشتركة الرامية إلى دحر الإرهاب، ويسلم بأن الحرب ضد الإرهاب أولوية للأجل الطويل.

وقد رحبت بلغاريّا باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) الذي يدين الإرهاب في هجماته في ١١ أيلول/سبتمبر ترحيبا مشفوعا بالرضى الكامل. ونحن نرى أن قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ عقب ذلك مباشرة يؤكد بشدة الروح التي اتخذت بها قرارات المجلس السابقة والاتفاقيات العالمية الاثنتي عشرة المناهضة للإرهاب. والقرار بسبب طابعه الملزم والمقيد يشكل خطوة هامة إلى الأمام.

ويستهدف هذا القرار بصفة خاصة تمويل الإرهاب وينص بوضوح لم يسبق له مثيل على واجبات الدول في هذا المجال. والتمويل لب كل حرب، بما فيها الحرب التي يشنها الإرهاب على بني البشر. واستتاز مصادر التمويل مهمة ستتطلب التنسيق والتعاون يوميا بين الدول على جميع المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وتلاحظ بلغاريّا بارتياح أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يعترف بالطبيعة الخطيرة للتكافل الموجود بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعتبر بلادي أنه من الأولويات القصوى أن تسير آلية متابعة القرار بفعالية، وتنوي أن تسهم إسهاما كاملا في تحقيق هذا الهدف.

ونعتقد أنه يتحتم أن ننشئ إطارا قانونيا واضحا ومحددا ومنظما للحرب الدولية ضد الإرهاب. وكما جاء في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، هناك ضرورة ملحة لأن تصبح

ورابعا، الفلبين على استعداد للإسهام بدعم لوجستي للتحالف في شكل مؤن غذائية وأدوية وموظفين طبيين.

وخامسا، ستقدم الفلبين إلى التحالف قوات محاربة إذا طلب منها ذلك وبعد الوفاء بمتطلباتها الدستورية والقانونية.

وسادسا، ستمنع الفلبين تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية، وبخاصة التي تعمل في البلد. ويوم السبت الماضي، وقعت الرئيسة أرويو على القانون الفلبيني الذي صدر مؤخرا ضد غسل الأموال. وهذا يشهد على تصميمنا على مكافحة الإرهاب على جميع الجبهات، استجابة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذته المجلس يوم الجمعة الماضي في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

والأثر الذي تركه مشاركتنا في الحرب ضد الإرهاب سيقاس - إلى حد كبير - بمنجزاتنا في هزيمة الإرهاب داخل حدود أراضينا.

ونحن نتصدى للجماعة الإرهابية التي نمت لدينا بتصميم كامل. فمند أعلنت رئيستنا في تموز/يوليه الماضي عن اتخاذ إجراءات صارمة ومكثفة ضد جماعة أبو سيف، سلم أكثر من ١٥٠ فردا أنفسهم أو قبض عليهم، وكثيرون منهم من كبار أعضاء هذه الجماعة. ولن تتوانى في هذه الحملة.

وفي ظرف أسابيع قليلة، تستأنف الجمعية العامة - من خلال فريق عامل من أفرقة اللجنة السادسة - التفاوض بشأن إبرام اتفاقية شاملة لقمع الإرهاب الدولي. وستكون هذه المفاوضات اختبارا حاسما لعزمنا على تدعيم التعاون الدولي لمكافحة هذا الشر.

ولا يمكننا أن نتحمل ثمن فشل هذا الاختبار. ويجب أن نبني على أوجه النجاح السابقة من أول اتفاقية ملزمة

معا لاستئصال جذور هذا التهديد ولتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

والإرهاب الدولي انحراف عن الإطار السياسي للتعاون الدولي. فهو يحول دون تطلع المجتمع الدولي إلى التوصل إلى عالم يسوده السلام والوفاق والمساواة والإحسان. ولم تغب عنا المفارقة عندما جاءت الهجمات وقت احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للسلام واستعدادها لافتتاح الدورة السادسة والخمسين للجمعية، وأهدافها الرئيسية منع نشوب الصراعات وتعزيز السلم والرخاء.

وقد كانت الفلبين نفسها ضحية للأعمال الإرهابية في الماضي، وفُقدت أرواح فلبينية في مأساة ١١ أيلول/سبتمبر. ونحن ندين بكل وضوح الإرهاب الدولي ومرتكبيه وشبكة الداعمين له والمتعاطفين معه. وسننضم بنشاط إلى الجهود التي تكافح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأن الإرهاب يهدد كل مجتمع وأمة.

وموقفنا القوي والثابت ضد الإرهاب يلزمنا بالمسؤولية التي شرحتها بجلاء غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة الفلبين. ففي خطاب سياسي في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي، أعلنت الرئيسة أرويو مسارات العمل التالية لكي تبين تضامن الفلبين مع الحرب العالمية ضد الإرهاب.

أولا، سنتنضم الفلبين إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

وثانيا، سنتعاون تعاوننا وثيقا في العمل مع الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في التحالف بشأن مسائل المعلومات والأمن فيما يتعلق بالإرهاب.

وثالثا، ستنسحب الفلبين مجاها الجوي والمرافق الأخرى كنقاط عبور أو تجهيز، إذا وعندما تطلب الأمر ذلك.

وينبغي أن نحارب الإرهاب معا حتى يتم القضاء عليه.

السيد بفانز لتر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة أسابيع، شهدت هذه المدينة هجمات إرهابية مروعة أصابت العالم بالصدمة. وتؤكد الحكومة النمساوية من جديد شجبها القاطع للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كانت دوافعه وأيا كان منشأه. ويشكل الإرهاب تهديدا للأمن الداخلي والدولي، ولللاقات السلمية بين الدول، كما يشكل تهديدا للتنمية وعمل المؤسسات في أرجاء العالم والتمتع بحقوق الإنسان. ونؤكد عزمنا الثابت على مكافحة هذا الشر. فالهجمات الإرهابية بأي شكل كانت، ومهما كانت أسبابها وأيا كان مرتكبوها هي أعمال إجرامية ليس لها ما يبررها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم الحكومة النمساوية، لتجديد الإعراب عن تعاطفنا العميق مع الضحايا وأسرههم ولأعبر عن تضامننا التام مع مدينتنا المضيفة، نيويورك، وبلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر أحلك الأيام في تاريخ العالم. والتزامنا المشترك الآن ليس تجاه الضحايا فحسب، بل أيضا تجاه الأجيال المقبلة وهو يتمثل في أن نثبت أننا لا نقبل الإرهاب ونقف جميعا ضد الهمجية.

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وضعت الإرهاب في مقدمة جدول الأعمال الدولي. ولدى البحث عن حلول عالمية فعالة ولأجل طويل، ينظر العالم إلى الأمم المتحدة لكي ترشده وتقوده. وتتفق جميعا على أن الأمم المتحدة أوفت حتى الآن بتلك التوقعات المشروعة. ولقد كانت استجابة الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة فورية. ففي غضون ٤٨ ساعة، اتخذت قرارات تدين الهجمات بقوة

قانونيا، وهي الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، المبرمة قبل أربعة عقود تقريبا، ومن خلال الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ الموجودة وغيرها من الصكوك الوطنية والإقليمية والدولية المتنوعة لقمع هذا الخطر. ومن الضروري أن نحسن النظام القانوني العالمي. ونحن في حاجة إلى اتفاقية شاملة يمكن للمجتمع الدولي أن يعرف فيها الإرهاب بوصفه جريمة ضد البشرية.

ووفد الفلبين على استعداد لدعم المزيد من المبادرات في الأمم المتحدة لاستئصال الإرهاب الدولي. ولكي نبين إرادتنا وتصميمنا، يجب على الأمم المتحدة أن تبدأ بمجدية، وعلى أرفع مستوى سياسي، باستكشاف استراتيجية عالمية تعالج هذه المشكلة بفعالية.

وفي هذا الصدد، علينا مراعاة أن الشفاء من الأعراض ليس كافيا بحد ذاته، فنحن بحاجة إلى علاج الأوضاع التي تفرز وتنمي الإرهاب والكراهية. ومن الأهمية أيضا أن نعزز التعاون الدولي بشأن القضايا ذات الصلة، من قبيل تبادل المعلومات وتنسيق إجراءات الشرطة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وستؤيد الفلبين بدون غموض تأييدا تاما حربنا المشتركة من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة. ويود الإرهابيون استهلال حرب دينية. والإرهابيون الذين يتظاهرون بأنهم مسلمون شجبهم المسلمون ووصفهم بأنهم خائنون لتعاليم القرآن. الإسلام دين السلام واللين والتسامح. ولا بد أن ننتهز هذه الفرصة لإيجاد فهم ديني وروح مسكونية ولتحقيق التضامن. وفيما نفعل ذلك علينا أن نوسع نطاق الحوار الديني لتعزيز التضامن بين المسيحيين والمسلمين.

الإرهاب أو تنفيذها. ويسرني أن أعلن في هذا الصدد أن النمسا، بتوقيعها على الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩ لمنع تمويل الإرهاب، حيث تم توقيعها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تكون الآن قد وقعت على جميع الاتفاقات العالمية الـ ١٢ التي اعتمدها الأمم المتحدة. ولقد صادق البرلمان النمساوي على الاتفاقيات الـ ١١ الأخرى، وسوف نصادق على اتفاقية تمويل الإرهاب في القريب العاجل.

وثالثاً، ينبغي أن تضاعف جميع الدول جهودها كي يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء على المشروع الذي تبنته الهند لإبرام اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب. وحسبما أشار الأمين العام بحق في بيانه الذي أدلى به أمس ينبغي ألا تحول ضرورة الدقة القانونية دون الوضوح الأخلاقي، الذي يقتضي بأن نسلم بأنه ليس ثمة عذر مهما كان يبرر قتل المدنيين الأبرياء.

ورابعاً، وفي أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، لا بد أن تولي اللجنة السادسة أولوية عليا للبند ١٦٦ من جدول الأعمال وتكفل بأن يتضمن مشروع القرار بشأن الإرهاب التطورات الهامة التي حدثت في الأمم المتحدة منذ الأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر.

وخامساً، وهذه نقطة لها أهمية بالغة - لا بد أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بالجوانب أوسع نطاقاً لمحاربة الإرهاب، وبخاصة أسبابه الجوهرية وتسهم في إجراء حوار صريح وشامل بين الحضارات وضمن الحضارات. والأمم المتحدة منظمة مثالية لمواجهة هذا التحدي ووضع استراتيجيات شاملة تستند إلى مجموعة المبادرات والمشاريع المتعلقة بهذا الميدان. وثمة مبادرة، دعمتها النمسا منذ البداية، وهي مبادرة الحوار بين الحضارات. وقبل مجرد أسابيع قليلة مضت، وفي الحوار الذي أجري في سالزبورغ بين الحضارات، نوقشت نماذج جديدة للعلاقات الدولية. وتم

وتطالب باتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الأعمال الإرهابية وضد مؤيديهم ومموليهم.

ويوم الجمعة الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمكافحة الإرهاب على صعيد العالم. ويدل ذلك القرار بوضوح على وحدة الأمم المتحدة وتضامنها وعزمها على مكافحة الإرهاب. وعندما ينفذ القرار، فسوف يمنع وصول شتى أشكال الدعم إلى الإرهابيين ويسر التعاون العالمي لإيقاع الهزيمة بهذا التهديد الذي يشكل خطراً على السلام والأمن في دولنا.

واستكملت الجمعية العامة ودعمت بقوة النشاط الذي اضطلع به مجلس الأمن. ويدل انعقاد هذه المناقشة المفتوحة في الجمعية العامة على الأولوية المطلقة التي توليها أسرة الأمم لهذه القضية. ومرة أخرى، كان الإحساس بالوحدة والتضامن والعزم على العمل غامراً وتدل هذه المناقشة على التزامنا باتخاذ تدابير في المستقبل القريب لمواجهة الإرهاب والقضاء على أسبابه الرئيسية ودوافعه وموارده ودعائمه. وننتطلع قدماً إلى بيان أو مشروع قرار يقدمه رئيس الجمعية العامة يقدم توجهها واضحاً للعمل الذي سنقوم به قريباً.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتحديد التدابير التي نرى، من وجهة النظر النمساوية، أنها ضرورية للرد العالمي على الإرهاب.

أولاً، يتعين على جميع الدول أن تنفذ دون إبطاء قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن. ويعد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أداة قوية ولا بد أن تطبقه جميع الدول بحكمة وبطريقة مسؤولة.

وثانياً، يتعين على جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن توقع أو تصادق على الاتفاقيات العالمية القائمة لمناهضة

الهدف، يمكن أن تتخذ أساساً صلباً لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الإرهاب. وتشكل التغيرات الكبيرة التي يتطلب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إجرائها على التشريعات الوطنية مثلاً ملموساً على حالة يستطيع فرع منع الإرهاب أن يقدم فيها للدول مساعدة فورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يتعين تعزيز موارده من الأفراد والأموال بدرجة كبيرة. وبالنظر إلى أن قيام الأمم المتحدة بإجراءات هادفة أمر يتسم بأهمية عاجلة، فسوف تقدم النمسا تبرعاً كبيراً لمعاونة فرع منع الإرهاب في الجهود التي يبذلها لمساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقيات المناهضة للإرهاب. ونرجو أن تحذو البلدان الأخرى حذونا في توفير الدعم المالي وغيره للمركز في فيينا. وسوف تستضيف النمسا، في مبادرة أخرى، حلقة عمل عن كيفية تعزيز قدرة الأمم المتحدة باعتماد نهج شامل في حربها على الإرهاب.

أخيراً، يجب أن تدعم جميع الدول جهود الأمم المتحدة باعتماد تدابير إضافية على الصعيد الوطني. وسوف تسترشد النمسا في هذا الصدد بالاستنتاجات التي انتهى إليها اجتماع المجلس الأوروبي يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الأسبوع الماضي، استكملت الحكومة النمساوية تلك المجموعة من السياسات الأوروبية لمكافحة الإرهاب بخطة عمل وطنية شاملة لمكافحة الشبكات الإرهابية، تشمل أحكاماً لتعزيز التعاون بين الدول ووكالات إنفاذ القوانين التابعة لها، ولتبادل المعلومات الاستخبارية ومعلومات أخرى، وللاستيلاء على أموال الإرهابيين وقمع الدعم المالي المقدم للجماعات الإرهابية.

ختاماً، أسمحوا لي بالتشديد مرة أخرى على أن الإرهاب يشكل هجوماً على الإنسانية، على قيمنا وحریتنا. وينص إعلان وبرنامج عمل فيينا لحقوق الإنسان على أن الأفعال والأساليب والممارسات الإرهابية هي أنشطة ترمي إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية.

التوصل إلى توافق في الآراء على أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود إضافية لمواجهة التعصب والعنف القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ودون شك أن الحوار بين الحضارات والمبادرات الأخرى بمناهضة التعصب باتت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وسادساً، يؤكد مجلس الأمن، في الفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنشطة غير قانونية أخرى. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالبيانات التي أدلت بها وفود كثيرة أشارت إلى مركز منع الجريمة الدولية في فيينا.

وتدرك الوفود أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية اعتمدت بتوافق الآراء قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية بأسبوع واحد، خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة. وقد أوصي في الفصل السابع من تلك الوثيقة باتخاذ تدابير محددة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

وبموجب ذلك كلف مركز منع الجريمة الدولية باتخاذ خطوات لزيادة الوعي بالصكوك الدولية ذات الصلة وتشجيع الدول على توقيع هذه الصكوك والتصديق عليها؛ واتخاذ التدابير لزيادة الوعي العام بطابع الإرهاب الدولي وعلاقته بالجريمة، بما فيها الجريمة المنظمة؛ ومواصلة الاحتفاظ بقواعد البيانات الموجودة المتعلقة بالإرهاب؛ وتقديم الدعم التحليلي بجمع وتوزيع المعلومات عن العلاقة بين الإرهاب والأنشطة الجنائية ذات الصلة؛ ووضع مقترحات عملية لتعزيز قدرته على إعداد وإدارة المكوّن المتعلق بمنع الإرهاب في أنشطته.

وقد أسندت خطط عمل فيينا المذكورة إلى مركز منع الجريمة الدولية وفرع منع الإرهاب التابع له ولاية محددة

الرئيسية، لإدراكها أنه لن تتاح التنمية المتسقة لبلدنا إلا في ظل الاستقرار القائم على سيادة القانون.

وقد أدان المجتمع الدولي كله بحق، إذ تكلم هذه المرة بالإجماع، الجرائم البغيضة التي ارتكبت مؤخراً أمام أعيننا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وقامت حكومة موريتانيا وشعبها، اللذان روعتهما هذه الفظائع التي ليس لها ما يبررها، بإدانة تلك الأفعال الممحنة على الفور ودون تحفظ وأعربا عن التعاطف والمساندة للحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي فيما انتابهما من الحزن في هذه الفترة غير العادية.

وتؤيد حكومتنا بطبيعة الحال دون تحفظ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، كما تؤيد قرار الجمعية العامة المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الذي يدين الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة. وأود أن أؤكد للجمعية مجدداً إصرار الحكومة الموريتانية على تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة كاملة. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن ذلك القرار يتفق تماماً مع رغبة حكومتنا، التي أعربنا عنها في الجمعية العامة، في أن يلتزم المجتمع الدولي بالعمل المتضافر وأن يعقد عزمه على مكافحة الإرهاب بشكل فعال.

كذلك اضطلعت حكومتنا في هذا الصدد بدور نشط في جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة المشكلة لظاهرة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، بادرننا دون إبطاء إلى التوقيع والتصديق على بعض الصكوك القانونية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه. وهكذا يمكن أن يطمئن المجتمع الدولي إلى أن في وسعه الاعتماد على تعاون بلدي الكامل في كفاحه ليقضي على الإرهاب قضاء مبرماً.

ويتمثل واجبنا المقدس في الدفاع عن دعائم إنسانيتنا المشتركة هذه ومكافحة الإرهاب أينما وقع. ونحن لا ندين بهذا لضحايا الإرهاب وحدهم، بل لجميع مواطنينا وأجيالنا القادمة، التي تستحق الحياة في عالم ينعم بالحرية والأمن والسلام.

السيد ولد دادا (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية ورثما يتولى ذلك من هو أقدر مني، أن أهني السيد هان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وأن أؤكد له التعاون الكامل من جانب وفد موريتانيا.

كما أود أن أعرب لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها ولمدينة نيويورك، التي تحيط بمنظمتنا بهذا الترحيب والكرم، تعازي وفدنا فضلاً عن تعازي حكومة وشعب موريتانيا.

يواجه العالم اليوم حالات ومشاكل متعددة تمتد عواقبها إلى ما وراء الحدود وتهدد السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وهي بذلك تعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإرهاب واحد من أحقر مظاهر هذه المشاكل المختلفة. وقد كانت الحوادث الأخيرة بمثابة استدعاء للمجتمع الدولي، الذي يجب عليه أن يحارب الإرهاب بجميع الوسائل القانونية التي يسمح بها الضمير البشري.

وهذا هو السبب في أن بلدي، الذي شجب الإرهاب وحاربه دائماً، يود في سياق هذه المناسبة أن يؤكد اليوم من جديد بقوة أكثر من ذي قبل إدانتنا للإرهاب، مهما كان أصله ومهما كان الشكل الذي يتخذه. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي أيضاً إلى تعزيز التعاون والتنسيق حتى يكافح هذا البلاء بإصرار وقوة. كذلك أدرجت حكومتنا الصراع ضد الإرهاب بين أهداف سياساتها

١٣٧٣ (٢٠٠١) - يطلبان معا من كل واحد منا تنفيذ طائفة عريضة من التدابير لمنع تلك الأعمال وقمعها. والسؤال الآن هو ما الذي يمكن أن تضيفه الجمعية العامة في إطار البند الحالي ومن خلال لجنتها المختصة للإرهاب والفريق العامل.

لقد سبق للدول الأعضاء أن قطعت التزامات في الجمعية العامة لمعالجة الإرهاب الدولي، وعلى الأخص في الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (القرار ٤٩/٦٠، المرفق). وهذا الإعلان الذي يتناول بالتفصيل تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة على الأعمال الإرهابية، يعزز الأسس الأخلاقية والقانونية للعمل الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

ونيزيلندا مقتنعة بأن الصكوك القانونية الدولية تمثل عنصرا أساسيا في مكافحة الإرهاب الدولي. والمعاهدات الدولية الاثنتا عشرة القائمة حاليا توفر إطارا متينا للعمل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي لجميع الدول أن تصبح أطرافا في هذه المعاهدات على سبيل الأولوية. ونحن، بدورنا، نحاول جاهدين أن نعجل بإجراء اتنا الوطنية للانضمام إلى اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل، والتصديق على اتفاقية تمويل الإرهاب، ردا على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

إلا أن ذلك الإطار الدولي يحتمل أن تكون به ثغرات فيما يتعلق، مثلا، بعبئة ما يمكن اعتباره عملا إرهابيا "دوليا". وربما تكون هناك أيضا تساؤلات حول مدى انطباق الاتفاقيات على الهجمات التي ترتكب ضد المرافق الخاصة. وتعتقد حكومة بلادي بأن المجال مفتوح لوضع آليات للتعاون بشأن الكشف عن الأعمال الإرهابية ومنعها والتحقيق فيها، آليات تكون أكثر قوة من الآليات الموجودة في بعض الاتفاقيات السابقة. ونرى أيضا من الضرورة الملحة

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه المناقشة التي تجري في مرحلة مبكرة من هذه الدورة للجمعية العامة، خاصة وأن المناقشة العامة تم تأجيلها.

اسمحوا لي، مرة أخرى، أن أعرب، باسم جميع أبناء نيوزيلندا، عن أعظم مشاعر المواساة لأسر ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وللرئيس جورج بوش وحكومة الولايات المتحدة وشعبها. كما نشيد بالعمدة جولياني على قيادته المهمة أثناء الأيام الحالكة التي عاشتها هذه المدينة العظيمة، ولشعبها الصامد الذي ينتمي إلى أعراق وعقائد عديدة.

قبل ثلاثة أسابيع شهدنا أعمال قتل جماعي قاسية ووحشية. إن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت هنا في مدينتنا المضيفة وفي واشنطن العاصمة وفي بنسلفانيا قتلت آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والشباب والشيوخ بل وحتى الأطفال الرضع. وما من قضية يمكن أن تبرر هذه الفظائع التي خططت بدقة ونسقت ومولت جيدا واستهدفت ضرب مجتمعا في الصميم. وعلى كل من ساعدوا بأي شكل في اقتراف هذا الشر أن يعلموا أنهم خرجوا عن حدود السلوك المتحضر والإنسانية. ولا يمكن لأي منا بمفرده أن يستأصل شأفة هذه الآفة. وما دامت تداعياتها تؤثر بحق على العالم كله، فإن أسس أية استجابة دائمة يجب أن يشارك المجتمع الدولي في بنائها على أوسع نطاق ممكن. وعلى هذه المنظمة أن تضطلع بدور توكله إليها الحكومات كافة بشكل تعاوني وفعال.

بعد ١١ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٥٦ الذي شدد، ضمن جملة أمور، على أن المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية ومنظميها ورعاها سيتحملون المسؤولية عنها. كما اتخذ مجلس الأمن قراراتين قوين - القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) والقرار

وضمن أمان المواد الخطرة - بما فيها المواد الكيميائية والبيولوجية.

لقد دق ناقوس الخطر يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وعلينا أن نواجه بشكل جماعي القوى الوحشية الغاشمة التي تقود الإرهاب الدولي، وأن نكفل حماية المجتمع الدولي في المستقبل من الأعمال الإرهابية.

أخيرا أقول، على غرار العديد من المتكلمين السابقين، إن نيوزيلندا تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية في أفغانستان، التي تفاقمت بفعل الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ويسرني أن أعلن أن حكومة نيوزيلندا قررت، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أن تستجيب لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أفغانستان بالتبرع بمبلغ مليون دولار نيوزيلندي.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): إن ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أعمال إرهابية شائنة استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية جريمة بشعة بكل المعايير، ولا يمكن إلا إدانتها من كل إنسان لديه ذرة من الإيمان، ومن كل الشعوب المحبة للسلام والمؤمنة بالحقوق الإنسانية والتمسكة بالمبادئ والقيم.

لقد أدانت المملكة العربية السعودية، ملكا وحكومة وشعبا، تلك الأعمال الإجرامية التي نجم عنها خسائر فادحة في الأرواح ودمارا هائلا وأضرارا بالغة في الممتلكات. فقد أصدرت حكومة المملكة بياننا نددت فيه بهذا العمل الإجرامي الذي يتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية الإنسانية. وفي رسالة موجهة إلى الرئيس الأمريكي أكد خادم الحرمين الشريفين على استنكاره الشديد وتنديده وشجبه لمثل هذه الأعمال، وأعرب عن خالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا وللشعب الأمريكي الصديق، وعن تكاتف المملكة مع المجتمع الدولي للوقوف في وجه الإرهاب

إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب عندما يجتمع الفريق العامل في وقت لاحق من هذا الشهر. وهذه الاتفاقية يمكن أن تسعى إلى سد الثغرات الموجودة في الصكوك الحالية، مع الحرص على تجنب تقويضها أو إضعافها.

ومن نافلة القول إن الدول الأعضاء يجب أن تكون صارمة في تنفيذ الاتفاقات الدولية. ولا بد من حرمان الإرهابيين من التدريب والتمويل والدعم والمأوى. أما الدول التي تساعد أو حتى تقبل، عن علم، وجود إرهابيين دوليين على ترابها فسيكون عليها أن تواجه النتائج.

والأمم المتحدة يمكنها أن تسهم في مكافحة الإرهاب بطرق عملية كثيرة منها معالجة الأسباب الكامنة وراء الظلم، التي تتسبب في قتل المدنيين في مختلف أنحاء العالم - في أوروبا وآسيا وفي الشرق الأوسط أيضا. ومن المهم أن نحاول معالجة القطيعة والفرقة بين الشباب والمجتمع في حالات الحرمان الاقتصادي والتوتر السياسي والشك والارتياب، حتى لا يصبحوا، من خلال إحساسهم بالظلم واليأس، تربة خصبة تمد الإرهاب بالجنود.

ويمكن أيضا أن يتضمن إسهام الأمم المتحدة جمع المعلومات وتبادلها، وتقديم المشورة الفنية بشأن أفضل الأساليب والتكنولوجيات العملية لمكافحة الإرهاب. وتظل جهود فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية، وجهود منظمة الطيران المدني الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذات أهمية بالغة في هذا الصدد. وهي تستحق الدعم السياسي والمالي المعزز.

ويجب أن نخوض المعركة ضد الإرهاب على جبهات عديدة لأنه ظاهرة مركبة. والتدابير الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة وانتشار أسلحة الدمار الشامل تشكل جميعا جزءا من الكفاح، إلى جانب خطوات أخرى لتحسين أمن الطيران ومنع غسل الأموال،

طائرة ركابها مسلمون وبين طائرة ركابها غير مسلمين، بل رأوا أن الظلم أمر محرم، وأن العدوان على الناس وإرهابهم بغير حق من أعظم الفواحش في الأرض والفساد فيها“.

وفي الوقت الذي تندد فيه بلادي بهذا العمل الإرهابي وغير الإنساني، فإنها تؤكد على أهمية الابتعاد عن ربط أعمال الإرهاب بشكل غمطي بدين أو عرق معين، سواء كان هذا الربط صادرا من جهات حكومية أو من جهات إعلامية أو غيرها. إذ أن ذلك لن يساعد على مكافحة الإرهاب بفعالية، كما يعتبر تحنينا على الحقيقة والواقع.

كما تشعر بلادي بالقلق إزاء محاولة استغلال بعض وسائل الإعلام ورجال السياسة هذه المأساة لإلقاء التهم جزافا على المسلمين والإسلام، فالإسلام بريء كل البراءة ممن قام بمثل هذه الأعمال الإجرامية التي تعتبر انتهاكا صارخا للقيم الدينية ومبادئ الأخلاق الإسلامية.

وتشعر أيضا بقلق بالغ للمظاهر المتفشية في بعض المجتمعات، والتي تهدف إلى التمييز ضد المعتقدات الدينية وخاصة الإسلامية منها، وكذلك محاولة الربط بين الإسلام وبعض الظواهر السلبية مثل الإرهاب والتعصب، متناسين أن الإسلام يدعو إلى نبذ الإرهاب والتعصب، ويحث على التسامح والتعاون.

لقد عانت المملكة العربية السعودية من عمليات إرهاب في الماضي. ولذلك فهي تشعر بما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عملت منذ مدة طويلة على مقاومة هذه الآفة الخطيرة، وقامت ولا تزال تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة ظاهرة الإرهاب على جميع المستويات. فعلى المستوى الداخلي سنت الأنظمة التي تعاقب مرتكبي الإرهاب وجعلت مادة مكافحة الإرهاب إحدى المواد الأساسية التي تدرس في بعض المناهج الدراسية في الجامعات

ومحاربته بجميع أشكاله وصوره. وفي اتصال هاتفي بالرئيس الأمريكي قدم صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني مواساته لفخامته وللشعب الأمريكي على ضحايا الحادث الأليم الذي نتج عن عمل إرهابي ترفضه الديانات السماوية وتزدريه. وأبدى سموه استعداد المملكة التام للتعاون مع الحكومة الأمريكية في كل أمر يساعد على الكشف عن هوية المرتكبين للحادث الإجرامي ومتابعتهم.

ولم يقتصر التنديد بهذا العمل الإرهابي في المملكة على المستوى الرسمي فحسب بل تجاوزه إلى جميع فئات المجتمع السعودي. فقد أكد المفتي العام للمملكة، رئيس هيئة كبار العلماء، ”أن أحداث التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة وما كان من جنسها من خطف لطائرات، أو ترويع لآمنين، أو قتل لأنفس بغير حق، ما هي إلا ضرب من الظلم والفجور والبغي الذي لا تقره شريعة الإسلام، بل هو محرم فيها ومن كبائر الذنوب“.

وأكد كذلك فضيلة رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة أن ما تعرضت له الولايات المتحدة بهذه الفظاعة والوحشية المتناهية التي هي أبعد من عمل الوحوش، وهذه المناظر المرعبة التي شوهدت من آثار ذلك الإحرام مناظر لا يُقهرها عقل مسلم. وأضاف أن المملكة عندما تستنكر مثل هذه الأعمال الوحشية، فلأنها دولة إسلامية يحكمها نظام الإسلام، وأنظمتها مقيدة بأن لا تخالف الإسلام، وتعمل ذلك من واقع دينها ومن موقفها الإسلامي الذي تقف فيه لأنها دولة الحرمين الشريفين. ولا غرابة إذن أن تستنكر الفواحش، وأن تستهجن إحرام الحرمين، وأن تندد بإيواء كل مرتكب للإحرام أو يرضى بجرمه. وأضاف فضيلة الشيخ ”أن المملكة، عندما نظرت في يوم من الأيام في أمر اختطاف الطائرات قبل أن يُختطف للسعودية أي طائرة، قرر علماءها تحريم هذا العمل، ولم يفرقوا بين اختطاف

على الرغم من أن الشعوب العربية والإسلامية تتعرض لعمليات إرهابية فإن هناك محاولات آتمة لإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين. وتردد بعض وسائل الإعلام المغرضة مقولات ظالمة مثل الإرهاب الإسلامي والخطر الإسلامي والقنبلة الإسلامية، وكأن الإرهاب لا يوجد إلا من المسلمين. ولم نقرأ أن للقنابل ديانا وللإرهاب مذاهب دينية. لا يردد هذه الفرية إلا مكابر وحاقد وجاهل بالتاريخ. ولا يمكن رمي العرب والمسلمين بالإرهاب لأن أحدا أو جماعة منهم ارتكبوا إرهابا. فالإرهابيون ينتمون إلى كل ملة ومذهب ويتواجدون في كل المجتمعات البشرية. والإسلام يحرم الإرهاب لأن الله عز وجل حرّم الظلم على نفسه وبين عباده، وجرّم عز وجل القهر والاعتداء على غير الجاني، واعتبر قتل الأبرياء من الجرائم الكبيرة ومن قبيل الإفساد في الأرض وإهلاك الحرث والنسل. يقول المولى عز وجل: "كل نفس بما كسبت رهينة" (سورة المدثر، الآية ٣٨). ويقول جل وعلا "ولا يجرمكم شئنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" (سورة المائدة، الآية ٨). وإيقاع العقوبة الجماعية في نظر الدين الإسلامي يُعد فحشا وعدوانا وفسادا.

وقد تنبّهت الشريعة الإسلامية لهذا الخطر منذ حوالي ١٤ قرنا ووضعت أول تشريع قانوني متكامل ضد الإرهاب. وأوضح الفكر الإسلامي صورتين من صور الإرهاب هما جريمتا البغي والحراقة. وقد قرر مجلس كبار العلماء في المملكة فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة الإرهاب والإفساد. واستند هذا القرار على قول الله عز وجل:

"ومن الناس من يُعجبك قوله في الحياة الدنيا ويُشهد الله على ما في قلبه وهو ألدّ الخصام، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويُهلك الحرث والنسل، والله لا يُحب الفساد." (سورة البقرة، الآيتان ٢٠٤ و ٢٠٥)

والكليات في المملكة. وعلى المستوى الإقليمي كانت المملكة من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب الصادرة عن الجامعة العربية عام ١٩٩٨، وكذلك على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب الدولي. وعلى المستوى الدولي، انضمت المملكة إلى العديد من اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالإرهاب ومنها اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال، وهي في طريقها إلى توقيع أو الانضمام إلى اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وإلى اتفاقية قمع تمويل الإرهاب. وترى حكومة بلادي أن الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب يجب أن يلازمه صدق النوايا لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها. وهو ما ندعو إليه جميع الدول الأعضاء بأن تقوم بالإدانة القاطعة لجميع أعمال الإرهاب الذي يشكل انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ويهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق التعاون بينها.

وانطلاقا من اهتمام وحرص حكومة بلادي في مجال مقاومة هذه الآفة الخطيرة فإنها تؤيد جميع الجهود التي تبذلها هذه المنظمة من خلال إصدار القرارات والاتفاقيات ذات الصلة، ومنها قرارا مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذان أدانا بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية. ومساهمة من وفد بلادي في تطوير أعمال مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة فإنه يؤيد أيضا الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن الحاجة ملحة والوقت قد حان لعقد مثل هذا المؤتمر، وأن تكون من بين مهامه الرئيسية وضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين الإرهاب كظاهرة خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي، وبين حق الشعوب في النضال والمقاومة ضد الاحتلال وفق ما نص عليه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أشكاله وصوره وليس بهدف الانتقام. وتاريخ الإرهاب يؤكد لنا أن الكفاح ضد الإرهاب يبدأ من تتبع جذوره ومعرفة أسبابه والسعي الحثيث والمتواصل لإيجاد الحلول العادلة للصراعات المختلفة.

فما حدث في الولايات المتحدة يطرح على المجتمع الدولي مسؤوليات عظيمة ومهام كبيرة. ولكن الإرهاب لم يولد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولن ينتهي إذا ما اقتصرنا معالجته على الوسائل العسكرية والأمنية. بل يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي للسعي نحو محاربة هذه الظاهرة بكل الوسائل الممكنة.

إن المجتمع الدولي مطالب بمعالجة ظاهرة الإرهاب بروح المسؤولية والجدية ومن سائر جوانبها. والإطار المناسب لهذه المعالجة هو الأمم المتحدة، إذ أن المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، هو وحده الذي يملك الحق في تحديد الإرهاب وتعريفه واتخاذ القرارات الدولية اللازمة لمواجهة. إن ظاهرة الإرهاب قضية أساسية ذات أهمية بالغة ينبغي معالجتها باعتماد القانون الدولي أساساً ومركزاً، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية علاجاً وحماية. وينبغي أن لا تقتصر تلك المعالجة على اعتماد أسلوب واحد قد يؤدي إلى الإضرار بالأبرياء عند اتخاذ أي إجراءات لمحاربته.

إن التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب يقتضي الاتفاق على تعريف الإرهاب لتجريمه وفقاً للقاعدة القانونية "لا جريمة بدون نص"، وحتى لا يبقى تعريف الإرهاب مسألة مزاجية يختلف تعريفها باختلاف المصالح والأهداف. والقضاء على الإرهاب يقتضي احترام الأديان والعقائد والقيم وعدم المساس بها بذريعة حرية الرأي. كما يجب عدم تسييس قضايا حقوق الإنسان والسعي إلى فرض بعض المفاهيم على الشعوب الأخرى، التي قد لا تتماشى مع عقائدها ومبادئها، وإلى إخضاع حضارات العالم الأخرى

وكذلك قوله جل وعلا: "... أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...". (سورة المائدة، الآية ٣٢)

إن العرب، شعوباً وحكومات، يدينون الإرهاب بشئ أشكاله وكل مظاهره انطلاقاً من عقيدتهم وتراثهم. وأكد العرب في إدانتهم على ضرورة عدم الخلط بين الإرهاب وبين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في الدفاع عن وجودها والنضال لحريتها والكفاح من أجل سيادتها عندما تتعرض للاحتلال والسيطرة والتعسف والتنكيل، مما يخالف جميع المبادئ والقيم ويناقض القواعد والأعراف الدولية.

وحيث أن الإرهاب بكل صورته وأشكاله مدان فإن هذه الإدانة لا بد أن تشمل الإرهاب الرسمي على مستوى الدولة الذي تمارسه إسرائيل بصورة متواصلة ضد الشعب الفلسطيني. وقد أشار البند السادس من قرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ الصادر في دورتها الأربعين عام ١٩٨٥ إلى الإرهاب الرسمي الذي تمارسه بعض الدول. وفرّق القرار بوضوح كامل بين الإرهاب الذي هو بلاء إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي الذي هو نضال وكفاح مشروع يستند إلى مبدأ حقوق تقرير المصير للشعوب وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكّد في القرارات الدولية ومكرس في مبادئ القانون الدولي. وقد حرص القرار في بنده التاسع على دعوة جميع الدول فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن تهتم بالقضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي.

لا شك أن من حق الدول التي وقعت فيها أعمال إرهاب تعقب الجناة والقبض عليهم والاقتصاص منهم. وأن يكون الهدف من ذلك القضاء على الإرهاب بجميع

وكم يشرفني في هذا المقام أن أقتبس من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم، في خطابه الافتتاحي للدورة العادية لمجلس عمان يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث تفضل جلالته وقال:

”كما تأكدت ثوابت سياستنا الخارجية من وقوف إلى جانب الحق والعدل، وتعزيز لوشائج الأخوة، وروابط الصداقة، والمساهمة في توطيد الأمن والسلام الدوليين، ونحن على يقين من أن إقامة السلام وصيانتها في العالم أمران ضروريان للخير البشرية جمعاء، وأن هذا السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان مرتبطاً على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التعاون والتفاهم بين جميع الأمم. كما أننا على يقين من أن الإرهاب بكل صنفه وأشكاله، وأيا كانت الجهة التي تمارسه، إنما هو اعتداء على السلام الذي تنشده البشرية وتسعى إليه، وعلى الاستقرار والأمن الدوليين اللذين نعمل، مع الأمم الأخرى، على توطيدهما وترسيخهما. ومن هذا المنطلق فإننا - وكما كنا دائماً خلال مسيرتنا المباركة - ندين الإرهاب ونستنكره، وندعو إلى التصدي له ومعالجة أسبابه“.

في ظل هذه التطورات، بات واضحاً أن الإرهاب ظاهرة عالمية تتخطى الحدود ولا تنحصر في بقعة جغرافية محددة، بل تتسع نشاطاته وتعدد أشكاله لتشمل دولا وشعوبا في مختلف مناطق العالم، خصوصا مع تزايد التوجه نحو العولمة وما رافق ذلك من زيادة في القدرة التقنية على تجاوز الحدود على نحو غير مسبوق، الأمر الذي يتطلب إيجاد السبل الكفيلة بدرء هذا الخطر واجتثاثه من جذوره حتى لا تتاح له فرصة العبث بمقدرات الشعوب وحتى يعم الأمن والرخاء كل أرجاء المعمورة.

لا اعتبارات ومعطيات مصالح حضارة بعينها. ومن هذا المنطلق فإن مواجهة الإرهاب تقتضي عدم التعامل بمعايير مزدوجة والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية عند تطبيق الشرعية الدولية وتنفيذ القوانين الدولية.

لقد بات الإرهاب ظاهرة دولية غير مقصورة على شعب أو عرق أو دين. الإرهاب ظاهرة شاعت في كل حضارة وبين جميع الأمم، وهي ظاهرة دولية تستوجب جهودا دولية لاحتوائها والتصدي لها بفعالية بروح من الجدية والمسؤولية والإنصاف ومن خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة مما يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها وللشعوب استقرارها وللعالم سلامته وأمنه واستقراره.

السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالعربية): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة موضوع بالغ الأهمية والخطورة، ألا وهو بند الإرهاب الذي تتزامن مناقشته مع تطورات وأحداث عالمية لم يسبق لها مثيل. فلقد فُجع العالم بأحداث الحادي عشر من الشهر الماضي. وقد شعرت حكومة بلادي بالصدمة الشديدة والاستياء البالغ بسبب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض المباني والمؤسسات الحيوية في واشنطن ونيويورك وبنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية وما أحدثه ذلك من خسائر بشرية ومادية كبيرة.

إن حكومة بلادي إذ تدين هذه الأحداث البشعة، فإنها على ثقة لا تقبل الشك بأن الشعب الأمريكي سيتخطى كل الآلام الناتجة عن هذه الحوادث الإرهابية. إن حكومة بلادي إذ تعرب كذلك عن تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة، فهي مؤمنة إيمانا قاطعا بأن يد العدالة سوف تنال من مرتكبي هذه الهجمات وأن المجتمع الدولي لا بد أن يتضامن مع الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على أمن واستقرار جميع شعوب العالم بصورة أكثر شفافية.

الشعب الفلسطيني الأعزل، مستغلة بذلك انشغال الرأي العام العالمي بما يجري من تطورات على الساحة الدولية.

وختاماً، إن وفد بلادي، إذ يؤكد من جديد إدانته للإرهاب، فإنه يرى من الأهمية بمكان عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب يهدف إلى استعراض آراء الدول ومقترحاتها وصولاً إلى استئصال هذه الآفة الدولية، كما يؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة حتى يكتب لها النجاح المنشود.

السيد أولهائي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بإعراب جيبوتي عن أعظم آيات مواساتها لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية والدول والشعوب الأخرى التي تضررت مباشرة من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية.

ولقد أدانت حكومة وشعب جيبوتي على وجه السرعة وبلا تحفظ الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر، وأعربنا بقوة عن استيائنا من الأعمال المروعة والآثمة التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء. وكانت عزيمة المجتمع الدولي وما زالت إجماعية، وهي تتجلى في ردود الفعل الغامرة والفورية وفي القرارات الحاسمة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. وكما قال الصليب الأحمر الأمريكي، "الكوارث تحدث تغيراً مفاجئاً للواقع".

إننا نعيش بالفعل واقعا جديداً. ونحن في حاجة إلى توحيد الصفوف وصياغة مناهج جديدة مع اتجاه السلم والأمن والاستقرار الدولية. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتخذ يوم الجمعة الماضي الذي جاء في أنسب وقت والذي يطالب كل البلدان بجرمان الإرهابيين

إن حكومة بلادي، وإيماناً منها بخطورة الإرهاب وتأثيراته السلبية على الأمن والاستقرار الدوليين، فإنها تعتقد بأن مكافحة هذا الظاهرة لا تتأتى إلا من خلال تضافر الجهود الدولية وتعزيز التعاون فيما بين الدول، هذا وقد انضمت بلادي إلى العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، يرى وفد بلادي أن محاولات مكافحة الإرهاب لن يكتب لها النجاح إلا من خلال التزام كافة الدول بمبادئ وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقيام المجتمع الدولي بالتصدي بكل حزم لأعمال الإرهاب، مما يستدعي ضرورة مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب الدولي، لا سيما أن هذه الظاهرة قد تزداد خطورة وتعقيدا نظراً لإنبعاث النزاعات المتطرفة سواء كانت وطنية أو عرقية أو دينية أو عقائدية.

كما يدعو وفد بلادي إلى عدم تبني معايير مزدوجة في التعامل مع الأنشطة الإرهابية، وعدم الخلط بين تلك الأنشطة وحق الشعوب في نضالها ضد الاحتلال والدفاع عن أراضيها، باعتبار أن نضالها حق كفلته الشرعية الدولية. ويؤكد في الوقت ذاته على أن مبادئ الإسلام وتعاليم شريعته السمحة تدعو إلى التسامح ونبذ كل أشكال العنف والإرهاب والتعصب، كما يدعو وفد بلادي إلى عدم الربط بين الإرهاب والإسلام لكي لا يتحول الصراع ضد الإرهاب إلى صراع بين الأديان والحضارات.

في الوقت الذي يؤيد وفد بلادي الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب، فإنه يأمل ألا تثني تلك الجهود المجتمع الدولي عن مواصلة السعي لإيجاد الحلول النهائية والمنصفة للعديد من القضايا المزممة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصاً في ظل تصاعد لأعمال العنف التي تشنها القوات الإسرائيلية ضد

والتنسيق المطلوب لتنفيذ مثل هذه الخطة الجهنمية. وما يفوق الخيال هو كيف تمكنوا من فعل ذلك طوال سنوات دون الكشف عنهم. إن الحجم الهائل لهذا المستوى من الإرهاب وتطوره وأدواته المختارة يرسل إشارة الى العالم بأن يوما جديدا قد بدأ بالفعل.

وبينما تتجه الشبهات إلى جماعة القاعدة، تحت قيادة أسامة بن لادن، بأنها الجانية، إلا أن حقيقة الإرهاب تتجاوز بكثير أي شخص أو ديانة أو عقيدة أو نظام سياسي معين. ومن الواضح في حالة الهجوم على أمريكا، أنه كانت هناك شبكة دولية كبيرة وكميات ضخمة من المال ووقت وصبر كافيان لاستهداف رموز وطنية أمريكية عديدة من أجل تدميرها على نحو مترام. الإرهاب على هذا النطاق أمر يصعب تصوره ولم يشاهد ولم يسمع عنه.

ونظرا لضخامة أعمال الإرهاب الشائنة هذه والخسائر البشرية المأساوية والخسائر المادية والمعنوية التي وقعت، نقف اليوم متحدين للعمل معا من أجل القضاء على الإرهاب. وإن الالتزام بالقضاء على الإرهاب أو احتوائه - وهو خطر مشؤوم على السلم والاستقرار والأمن في كل مكان - يتجاوز قدرة أي بلد بعينه.

لقد كان رد حركة طالبان في أفغانستان غير واضح حتى الآن، وكان في بعض الأحيان متضاربا مع توجه مجلس الأمن، الذي طالب في قراراته السابقة بتسليم المتهم الرئيسي وإغلاق جميع معسكرات التدريب السرية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ونحن نخشع بشدة على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار الأخير المتخذ يوم الجمعة، حتى يتسنى إثبات جرم أو براءة بن لادن قضائيا قبل البدء في أية أعمال قتالية في بلدهم. مرة أخرى يتتلى اليأس والخوف شعب ذلك البلد البائس، أفغانستان، وهم يفرون من المدن الكبيرة والصغيرة بسبب خطر الهجمات المحتمل.

من الملاذ الآمن وبقطع العلاقات المالية والسياسية والعسكرية مع المنظمات الإرهابية وتجميد أصولها في كل مكان.

إن تحرك مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي وقرار الجمعية العامة بعقد هذا الاجتماع الهام - وكلاهما جاء في أعقاب تلك الهجمات المتعمدة المميتة التي تم تنفيذها ضد الولايات المتحدة - يبرزان بوضوح عزمنا دوليا وتضامنا ناشئا لمحاربة الإرهاب. إن ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر كان قتلًا جماعيا لأبرياء من جميع الجنسيات والعقائد ودروب الحياة. ولقد هز ذلك مشاعرنا جميعا. وبالنسبة للأغلبية بيننا، يمكن أن يكون ذلك أكثر شيء مؤثر حدث لنا في حياتنا. وما زلنا جميعا في حالة من الذهول وعدم التصديق. وكما عبر عن ذلك طبيب أدهشه هول المذبحة، هناك حد لما يمكن للعقل أن يستوعبه.

لقد كان يوم ١١ أيلول/سبتمبر، كما وصفه بدقة عدد كبير من الناس، اليوم الذي تغير فيه العالم حقا. إن البطولة الكبيرة والإيثار والجهود المضنية لعدد كبير من البشر، بمن فيهم مواطنو نيويورك وواشنطن العاديون الذين هبوا في يأس إلى إنقاذ من حاصرتهم هذه الكارثة الهائلة، ستخلد ذكرى ملهمة في قلوب الإنسانية جمعاء. وفهم ما حدث سوف يستغرق منا شهورا، إن لم يكن سنوات. لقد غيرتنا هذه الكارثة جميعا.

لقد عانينا جميعا كدول وشعوب، من الإرهاب في وقت من الأوقات. وفي حقيقة الأمر ما زال كثيرون منا يعانون، سواء في شكل إرهاب محلي أو إرهاب دولي. ولقد عانت جيوتي من الإرهاب، وقامت أيضا برعاية ضحايا المآسي والإرهاب في بلدان أخرى - وكان آخر مثال على ذلك العناية بضحايا الهجوم على المدمرة "يو اس اس كول" في عدن. ولكن الأمر المحير يبقى كيف تتمكن جماعة إرهابية من تحويل طائرات الى قذائف وأن تجيد التدريب والإمدادات

روتينيا أو طريقاً ذا اتجاه واحد ينتظر أن يمتثل فيه الجميع باستثناء البعض.

الإرهاب بالطبع لا يوجد في فراغ. فإلى جانب قضية أعمال الإرهاب وما يجب عمله لمنعها نحن في حاجة الى التركيز على الأسباب الجذرية العميقة وما يصاحبها من مواقف وإجباطات وأحوال اقتصادية وسياسية مرافقة. نحن في حاجة الى بحث الرابطة المحتملة بين الفقر والتهميش والتدهور الاقتصادي والقمع السياسي والحرمان والاضطهاد. يجب ان نوجه جهوداً غير عادية نحو حل الصراعات المتعذر حلها، لاسيما القضية الفلسطينية التي هي بلا شك أرض خصبة لأغلب مظاهر الضغينة وخيبة الأمل واليأس.

وإذا كان النظام العالمي الجديد يعني أي شيء بالنسبة لقطاعات ضخمة من البشر، وإذا كان يراد احتواء الإرهاب - إن لم يكن منعه - فيجب إذن أن نبدأ في التعامل مع الأسباب الكامنة المحتملة بطريقة جادة. إذ لا يمكننا تحمل عواقب تجاهلها إلى الأبد.

وإن لم نخصص، مع ذلك، الوقت والجلد اللازمين للنظر فيها بشكل جاد، فسوف يتغير العالم حقاً، ولكن ليس للأفضل. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك ولا يمكن أن يكون كذلك. وهذه فيما يبدو هي الرسالة التي احتواها قرار مجلس الأمن الذي اتخذته مؤخراً، ومعنى هذه السلسلة الاستثنائية من جلسات الجمعية العامة بشأن الإرهاب. وإذا نجحنا في النهاية، ولو بشكل محدود، في احتواء ظاهرة الإرهاب الشريرة، سيكون قد تحقق شيء إيجابي على الأقل من المأساة المروعة التي وقعت في الولايات المتحدة.

وأخيراً، أود أن أبين مرة أخرى وقوف جيوتي، حكومة وشعباً، بحزم ووضوح مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ومع المجتمع الدولي بشكل عام، في مكافحة الإرهاب.

وثمة مأساة كبرى تتكشف عناصرها الآن. ملايين اللاجئين يغادرون البلاد، وملايين غيرهم يواجهون المجاعة داخل البلاد. إن الحالة خطيرة جداً لدرجة أن أحداً لا يستطيع القول بتأكيد كيف سيكون نطاق الأزمة التي تلوح في الأفق، نظراً للضربات الوشيكة والنقص الحاد في الأغذية ورحيل عمال وكالات المعونة الدولية وإغلاق جميع البلدان المجاورة للحدود. اننا نشيد بجهود الأمين العام لتعزيز الوعي الدولي بمحنة الشعب الأفغاني وتمهيد الطريق أمام النزوح الوشيك. ومن الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي بمجدية لندائه من أجل المساعدة الإنسانية العاجلة.

عندما وقعت هذه الهجمات غير المسبوقة هنا في الولايات المتحدة ساد القلق بأن الهجوم القادم يمكن أن يقع في أي مكان تقريباً، مع احتمال وقوع ضربات متعددة. ويؤكد مثل هذا الاحتمال على الحاجة إلى استعداد واستجابة دوليين وجماعيين ومنسقين. وفي مثل هذه الحالات ستكون الاستجابات المنفصلة وأحادية الطرف غير فعالة ومربكة وسوف يستحيل تنفيذها دون وجود آلية دولية مناسبة قائمة. إن ما انطوت عليه العملية من تنقلات الأفراد وتدريبهم المتطور وتسخيرهم والاتصالات والأموال والمعدات يتطلب نظاماً قوياً للمراقبة والرصد.

لذلك نتفق مع الأمين العام في دعوته إلى تكليف الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور محوري. إن المنظمة توفر الساحة اللازمة لبناء تحالف عالمي، ومما له أهمية مماثلة أنها تضمن الشرعية العالمية لاستجابة على الإرهاب تتراوح بين متوسطة وطويلة الأجل. بالإضافة الى ذلك، توجد أكثر من ١٠ اتفاقيات وبروتوكولات دولية قائمة و مصاغة لمعالجة جوانب متعددة للإرهاب، ومن الضروري مراجعتها كلها مرة أخرى بهدف مواءمتها والتوفيق بينها. ولا يمكن النظر إلى التعاون الدولي بوصفه أمراً شكلياً أو شعاراً رسمياً أو أمراً

النطاق للقضاء على الإرهاب، وما يتفرع عنه ومصادر الدعم التي يستفيد منها. وغابون، من جانبها، قد عقدت العزم على الانضمام إلى بقية المجتمع الدولي فيما يتعلق بجميع المبادرات التي يتفق عليها من أجل التصدي لهذه الآفة الجديدة نوعياً. ومؤسساتنا مستعدة للتعاون مع مؤسسات كل البلدان الأخرى لتحقيق هذا الغرض. فباسم أي قضية يمكن أن نبرر ارتكاب أعمال إرهابية على هذا النطاق؟ وكيف يمكننا أن نقبل، دون أن نتخلى عن القيم الأخلاقية الإنسانية، بأن تكرر الغاية دائماً وفي كل مكان اللجوء إلى وسيلة تمثل هذا القدر من التطرف؟ ولذا، فإننا مقتنعون بضرورة التعجيل بالمفاوضات في إطار اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ويمكننا بالفعل أن نرحب بتوافق الآراء بشأن الحاجة إلى إرساء نظام دولي فعال لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي على جناح السرعة وبشكل متسق. فمن الضروري، بل من الأولويات القصوى أيضاً، أن نبحث عن حلول ناجعة لقطع دابر تنين العصر الحديث هذا. ولذا، يجب على المجتمع الدولي الآن أن يركز على هذه المسألة - ولكن دون إلغاء مناقشة المسائل المضمونية. ونأمل أن يزيد فهمنا حتى يتسنى لنا التصرف بشكل أفضل، ولكن بدون الخوض في التبريرات. إننا نحتاج إلى أن نفهم كيما يمكن إعادة التوازن الذي اختل.

علينا إذاً أن نركز على هذا الموضوع، لا في الإطار السياسي فحسب بل أيضاً في الإطار العلمي - التحليلي والمتعدد القطاعات - حتى يمكن الوصول إلى نظرة موحدة للإرهاب من جميع الزوايا. ولا يمكن أن تتحقق هذه النظرة الموحدة إلا من خلال اتباع نهج شامل حيال هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نحیی الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن، في الجمعية العامة و في مجلس الأمن على حد سواء.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت على أرض الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تذكرنا بالحاجة الملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وليس ثمة شك في أن بند اليوم، المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، مدرج في جدول أعمال الجمعية منذ عام ١٩٧٢، إلا أن العمل الذي ينبغي أن يفرض إلى وضع صك قانوني دولي ملزم بهذا الشأن واعتماده مازال لم يتم بعد. ويمكن أن تكون الاتفاقيات العديدة القائمة بشأن قمع أعمال الإرهاب مرجعيات مفيدة في هذا الصدد. وفي رأيي، فإن إتمام هذه المهمة من شأنه أن يكون بمثابة تكريم لذكرى الأبرياء ضحايا أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

وفي هذه اللحظة الأليمة، فإنني أفكر بداية، بالطبع، في الضحايا الذين دمرت أرواحهم الغالية بقسوة أمام أعين الملايين من مشاهدي التلفزيون من كل القارات الذين اعتراهم الذهول في يوم الحزني هذا، يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأود أن أؤكد مجدداً على موقف بلادي بشأن هذا البند. إن غابون تدين الإرهاب بأشكاله كافة بكل قوة وبلا تحفظ. ولأن الإرهاب ينتهك الحق الأساسي لكل إنسان في الحياة، ويضرب الضحايا الأبرياء بشكل عشوائي وبلا تمييز، ويتغذى على الرعب الذي يحدثه، فإنه يشكل تهديداً حقيقياً وخطيراً للسلام والأمن للمواطنين والدول على حد سواء.

ويجب ألا يكون هناك أي لبس. فنظراً لما يمثلته الإرهاب من أخطار لا تعد ولا تحصى ولما له من آثار سيئة على كل مجال في العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية العالمية، يجب أن يكون هناك تعاون دولي واسع

وعمليا يمكنه التصدي لبنيان الإرهاب برمته، بدءا من تقصي الحقائق حتى وضع أطر التعريف القانوني للعقوبة. وتحقيقا لذلك، نحتاج للتوصل إلى تعريف مقبول للجميع، وعلينا أن نحدد عناصر الإطار القانوني كافة اللازمة لقمع المجتمع الدولي لأعمال الإرهاب.

والجمعية العامة يمكن أن تعقد دورة استثنائية لتعريف الإرهاب ويمكنها أيضا أن تطلب من لجنة القانون الدولي أن تكرر واحدة من دوراتها المقبلة لدراسة الجوانب الفنية لنظام لقمع الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

غير أنه علينا أن نلاحظ أن الحلول المقترحة حتى الآن إما مجزأة أو محدودة. كما أن طابعها السياسي يؤثر بشدة على فعاليتها المتوقعة، لأنها تعتمد في التنفيذ بشكل مستمر على نظمنا القانونية الوطنية. غير أن دولنا تطبق نظما قانونية متباينة، إلى جانب أن لديها الحرية فيما يتعلق بقبول توصيات المجتمع الدولي. وهذا يشير قضية فعالية التدابير القائمة و الرامية إلى القضاء على الإرهاب.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا يألو المجتمع الدولي جهدا لدراسة مسألة الإرهاب بشكل متعمق. فهذه هي الفرصة الوحيدة: يجب أن يعتمد المجتمع الدولي إطارا قانونيا متسقا